

بسم الله الرحمن الرحيم

المركز القومي

للبحوث التربوية والتنمية

شعبة بحوث التخطيط التربوي

القاهرة في ١ / ١

١٤٤

١٤٤

تطوير التحليل الثانوي الفني

للفاء بمتطلبات سوق العمل من المهن المستحدثة
" دراسة ميدانية "

المركز القومي للبحوث والتربية
إدارة البحوث التربوية
تصنيف
٥٤
٢ ٢٧٢,٤٦

دفتر رقم ١

١١ ٩

القاهرة
١٩٩٠

جمهورية مصر العربية

المركز القومى للبحوث التربويه والتنمية

شعبة التخطيط التربوى

تطوير التعليم الثانوى الفنى

للمواءمة بمتطلبات سوق العمل من المهن والحرف المستحدثه

دراسة ميدانية

المحتويات

ب	هيئة البحث
ج	تقديم الاستاذ الدكتور رئيس الشعبة
١	الفصل الأول : الاطار العام للبحث
٢	الفصل الثاني : الاطار النظرى للبحث
٣٥	الفصل الثالث : اجراءات الدراسة الميدانية
٣٩	الفصل الرابع : النتائج
٥٣	الفصل الخامس : توضيحات

هيئة البحث

- (١) د ٠١ شكرى عباس حلمى
- (٢) د ٠١ فيليب اسكاروس
- (٣) د ٠١ يوسف منصور جرجس
- (٤) د ٠١ محمد السيد حسونة

اعضاء فريق البحث

- (١) د ٠١ م ٠١ همام بدرأوى زيدان
- (٢) د ٠١ م ٠١ محمد صبرى عبد المنعم الحوت
- (٣) د ٠١ د ٠١ دسوقي حسين عبد الجليل
- (٤) د ٠١ أحسان محمد ناصف

فريق التطبيق الميدانى

السادة:

- (١) عبد اللطيف محمود محمد
- (٢) فؤاد احمد حلمى
- (٣) كامل حامد جـاد
- (٤) محمود جميل كـاسـم
- (٥) احمد احمد حسن العروسى
- (٦) رجب لبيب السيد
- (٧) وفاء محمد عبد الجـواد
- (٨) نهلة عبد القادر هاشم
- (٩) فاتن محمد عدلى

تقديم

الاستاذ الدكتور رئيس الشعبه

يشكو عدد كبير من خريجي التعليم الثانوى الفنى من البطاله ، وفى نفس الوقت تشكو بعض الهيئات والمؤسسات والمصانع والورش من وجود وظائف شاغرة بها ولا تجد العامل الماهر من خريجي التعليم الثانوى الفنى لشغلها ، وهذا يعنى أن هناك حاجة لتطور التعليم الثانوى الفنى ليخرج العامل الماهر فى هذه المهن والحرف المستحدثه فى سوق العمل .

من هنا تأتى أهمية هذا البحث الميدانى الذى يبدأ بدراسات نظرية عن أهداف التعليم الثانوى الفنى ، وخصائص قوة العمل المصرية والعلاقة بين التعليم الفنى وسوق العمل ، ومحددات الطلب على القوى العاملة ، والخبرات السابقه فى مجال تقدير احتياجات سوق العمل .

وقد أعطت هذه الدراسات ظهيرا فكريا لبناء استبانته بها سوءال محدد موجه للمسؤولين عن شئون العاملين فى الهيئات المختلفه وهو :

— ما المهن والحرف التى تعلنون عنها ولا تجدون من يشغلها من خريجي التعليم الثانوى الفنى ، وما توصيفها وما المتطلبات التى يجب توافرها فى شاغليها ؟

وتم تطبيق الاستبانته فى ٢٠ سبعين موقعا تغطى المجالات :

المناعيه ، والبتروال ، والمال ، والاقتصاد ، والاعلام ، والسياحه ، والفندقه ، والخدمات الطبييه ، والكهرباء والطاقه ، والاسكان ، والمرافق ، والمجتمعات العمرانيه الجديده والتعمير ، والاستثمار بشتى نوعياته ، وأنشطة أخرى منوعه .

وبهذا تم حصر ٢٦ حرفة ومهنه مستحدثه شاغرة لاتجد من يشغلها من خريجي التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات وقد تم تصنيفها وفق نوعيات التعليم الفنى كما يلى :

عدد

١	بالمجال الزراعى
٣	بالمجال التجارى
٢٢	بالمجال الصناعى

وانتهى البحث بتقديم ثلاثة حلول لمواجهة هذه المشكلة هي :

(١) انشاء فصول دراسيه فنيه ملحقه بالمصانع والمؤسسات - اذا أمكن ذلك - أسوة بالمدرسه
المعدنيه الصناعيه الملحقه بشركة الحديد والصلب المصريه ، ومدرسة البريد الثانويه ،
ومدرسة هيئة سكك حديد مصر .

(٢) اذا تعذر الحل السابق يتم انشاء قسم تدريب تحويلي بالمصانع والهيئات لتدريب العامل
الماهر المتخصص في أقرب تخصص للمهنة أو الحرفه المستحدثه .

(٣) اذا تعذر الحل السابق يجب تطوير التعليم الثانوى الفنى بواسطة لجنة خاصه
تدرس ما يلي :

أ - مسميات وتوصيف المهن والحرف المستحدثه المذكوره فى الفصل الرابع من هذا البحث
ب - استحداث مواد دراسية جديدة أو اضافة موضوعات جديدة فى المواد الدراسيه القائمه
للوفا بمتطلبات هذه المهن والحرف المستحدثه .

ج - وضع كتب ونبذات لما تمت اضافته .

د - تدريب المعلمين على تدريس المواد و الموضوعات المستحدثه .

هـ - وضع نظام تقويم الطلاب فى المواد الدراسيه والموضوعات المستحدثه .

والله ولى التوفيق ، ، ،

رئيس الشعبة



" أ. د. شكرى عباس حلمى "

الفصل الاول

الاطار العام للبحوث

على الرغم من تطوير التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات بدءاً من عام ١٩٨٢/٨١ ومتابعة هذا التطوير الى الآن ، الا ان سوق العمل يشكو من عدم توافر عاملين لبعض المهن المستحدثة ومن هنا تأتى اهمية اجراء مسح علمى لتلك المهن والحرف .

ونقدم فيمايلي مايقوم به التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات للاعداد للمهن والحرف حتى نعرف اوجه النقص التى يجب استكمالها باستحداث تخصصات ومواد دراسية جديدة .

مواد الثقافة المهنية فى التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات

تستهدف مواد الثقافة المهنية اعداد التعليم بحيث يستطيع مواصلة مهنته بكفاية ، وهذه المواد هى :-

أولاً : فى التعليم التجارى

المحاسبة ، والسكرتارية التطبيقية العربية ، والسكرتارية باللغة العربية وباللغة الفرنسية والرياضة المالية ، والاقتصاد ، والآلة الكاتبة بنوعها ، والمحاسبة الحكومية ، وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، والاحماء ، بجانب مواد الفندقة واساليب البيع والصارفة

ثانياً فى التعليم الزراعى

اقتصاد زراعى ، وحشرات ، وامراض نباتات ، وبساتين فاكهة ، ومحاصيل حقل ، والانتاج الحيوانى ، والانتاج السمكى ، والصناعات الغذائية ، والميكنة الزراعية ، والبساتين واستصلاح الاراضى .

ثالثاً : فى التعليم الصناعى

تدرس ثلاث عشرة مجموعة مواد فى المجالات التالية : الصناعات الميكانيكية ، والصناعات المعمارية ، والصناعات النسجية ، والصناعات الخزفية ، وصناعة المركبات ، والصناعات الكهربائية ، وصناعات المصانع ، وصناعات الحديد والصلب ، والصناعات البحرية ، وصناعات الاجهزة التعويضية ، وصناعات الطباعة ، وصناعات السكك الحديدية ، وصناعات هيئة الكهرباء

السؤال الرئيسى فى البحث

=====

ما المهن والحرف المستحدثة فى سوق العمل المصرى والتى لاتجد خريجا مناسباً ليقوم بها من خريجي التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات حتى يمكن تطوير التعليم الفنى ليواكب مطالب سوق العمل ؟

خطوات الاجابة على السؤال الرئيسى

=====

(١) اعداد اطار نظرى يتعلق بكل من سوق العمل واطار التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات .

(٢) وضع اداة جمع معلومات بالاسلوب الاكاديمى المعروف على ضوء الاطار النظرى .

(٣) تطبيق اداة جمع المعلومات ثم تفريغها .

(٤) تبويب المهن والحرف المستحدثة كنتاج وتقديم التوجهات .

الفصل الثانى

الاطار النظرى

مخطط الفصل :

- أهداف التعليم الثانوى الفنى
 - خصائص قوة العمل المصرى
 - العلاقة بين التعليم الفنى وسوق العمل
 - محددات الطلب على القوى العاملة
 - الخبرات السابقة فى مجال تقدير احتياجات سوق العمل
 - استثمار نتائج الجهود السابقة فى هذه الدراسة
- اعداد : د . همام بدراوى ، ود . دسوقي حسين
- اعداد : د . محمد صبرى عبد المنعم الحوت
- اعداد : د . همام بدراوى ، ود . دسوقي حسين
- اعداد : د . همام بدراوى ، ود . دسوقي حسين

اهداف التعليم الثانوى الفنى

=====

لعمل أفضل عرضي مركز للأهداف تلك التي صيغت في اللجنة العامة لتحديث التعليم الفني

عام ١٩٨٠ وهى :

١ - الأهداف العامة للمدرسة الثانوية الفنية (نظام الثلاث سنوات) بأنواعها المختلفة :

=====

هناك ثلاثة أبعاد متكاملة لوظيفة المدرسة الثانوية الفنية :

١ - استكمال الاعداد الانسانى والقومى للطلاب عن طريق :

=====

(١) انماء القيم والاتجاهات الدينية والانسانية والاجتماعية .

(٢) انماء مهاراته اللغوية (العربية والأجنبية) بالقدر الذى يسمح لــــه

باستخدامها فى يسر فى التعبير عن نفسه شفويا أو كتابيا والتعامل مع غيره

سواء على المستوى العام أو المستوى المهنى وفى مداومة الاطلاع على المسواد

الثقافية العامة العربية والأجنبية وفى الافادة من جميع وسائل النمو العلمى

والمهنى .

(٣) معرفة وفهم ظروف وموارد ومشكلات مجتمعة بحيث يكون قادرا على المشاركة

فى تطويره سواء من موقعة كمواطن أو كمشتغل فى مهنة محددة .

(٤) معرفة وفهم اساسيات المعرفة العلمية والانسانية المعاصرة بحيث يكون قادرا

على الافادة مهنيا فى تطوير حياته ومهنته ومجتمه .

(٥) انماء الاتجاه الايجابى نحو العمل فى مختلف صوره .

(٦) انماء الميل نحو الاستمرار فى التعليم والنمو العلمى والمهنى .

(٧) انماء قدراته الجسمية على نحو يمكنه من الحياة فى صورة صحيحة وسليمة .

ب - اعداد الطلاب للعمل فى أحد المجالات التجارية أو الزراعية أو الصناعية على مستوى

=====

الكادرات الفنية المتوسطة (عامل ماهر أو كاتب) وذلك وفقا للمواصفات المحددة

=====

لكل مجال ، كما هو وارد فى الاهداف الخاصة لكل نوع من أنواع المدارس الثانوية

=====

الفنية ، ويتطلب ذلك :

=====

(١) معرفة وفهم الأسس العلمية والتكنولوجية التي يقوم عليها العمل — الذي

يمارسه الطلاب بعد تخرجهم ، بحيث يكونوا قادرين على :

— ممارسة العمل على أساس من الوعي والفهم لابعاده المختلفة •

— مواجهة المشكلات الفنية التي تواجههم أثناء ممارستهم للعمل بصورة

علمية سليمة •

— متابعة التطورات التي تحدث في أساليب العمل وأدواته ، والتكيف وفقا

لما تتطلبه هذه التطورات •

(٢) انماء المهارات الاساسية اللازمة للقيام بالعمل مباشرة أو بعد فترة تدريب

قصيرة •

(٣) معرفة وفهم القواعد اللازمة للأمن والصحة المهنية ، مع انماء القدرة على

اتباعها •

(٤) انماء العادات السلوكية المناسبة للعمل •

(٥) انماء الميل نحو العمل التخصصي ، مع انماء الاتجاه نحو المساهمة في

الارتقاء به •

(٦) انماء القدرة على التكيف لانواع متقاربة من الاعمال وفقا لظروف العمل •

ج — تأهيل الطلاب لمواصلة التعليم والنمو العلمي والمهني ويتطلب ذلك :
=====

(١) انماء المفاهيم العلمية الاساسية التي يتطلبها التعلم في مستوياته الاعلى •

(٢) انماء مهارات التعليم الذاتي •

خصائص قوة العمل المصرية

تمثل قوة العمل في مصر مجموع العاملين في القطاعات المختلفة ، بالإضافة إلى أولئك الذين هم في سن العمل ، حتى وإن كانوا ضمن الذين يعانون من البطالة .

ومن الضروري محاولة التعرف على ، وتحديد أهم خصائص وسمات قوة العمل سواء من حيث النوع ، أم المستوى التعليمي ، أم فئة العمر ، أم توزيعاتهم ، أم مؤهلاتهم . الخ .

حتى يمكن تشخيص واقع قوة العمل في مصر ، والتفكير من خلال الأساليب العلمية المختلفة في توجيه بعض خصائصها وسماتها بما يتناسب مع ظروف واحتياجات المجتمع ، وكل من نوعه ، وكم فرص العمل المتاحة ، بحيث يتم في النهاية الاستثمار الأمثل للموارد البشرية .

لذلك فإنه قد يكون من المنطقي البدء بتحديد أهم مؤشرات واتجاهات قطاعات النشاط ومايلزم عليها من تحولات مرتبطة بعمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي خلال فترات زمنية معينة حيث أن مثل هذا التناول يمثل تحديدا لظروف واحتياجات المجتمع في كل فترة من تلك الفترات والتي تعتبر عنصرا هاما وأساسيا من العناصر المؤثرة في مدى الاستفادة من قوة العمل .

أولا : أهم مؤشرات واتجاهات قطاعات النشاط الاقتصادي :

(١) التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة تبعا لقطاع النشاط الاقتصادي

وفيما يلي يمكن عرض جدول (١) الذي يوضح هذا التوزيع النسبي لكل من الناتج

المحلي الإجمالي ، والقوى العاملة تبعا لقطاع النشاط الاقتصادي (زراعة - صناعة - خدمات) وذلك خلال فترتين زمنيتين هما ١٩٦٠ (متوسط للسنوات من ٥٩ - ١٩٦١) ، ١٩٨١ (١)

١٩٨١										١٩٦٠									
مجموع					زراعة					صناعة					خدمات				
ناتج محلي إجمالي					قوى عاملة					ناتج محلي إجمالي					قوى عاملة				
١٠٠	١٠٠	٢٠	٤٢	٣٠	٢٥	٥٠	٢٣	١٠٠	١٠٠	٣٠	٤٦	١٢	٢٤	٥٨	٣٠	١٠٠	١٠٠	٢٠	٤٢

ويتضح من هذا الجدول مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لغيره من القطاعات ، وكذلك حجم قوة العمل التي يستوعبها كل قطاع بالنسبة لغيره من القطاعات .

فقد احتلت الزراعة المرتبة الاولى من حيث حجم قوة العمل (٥٨ ٪) ، كما انها كانت تمثل المكون الرئيسى للمصادر السلعية فى بداية الستينات ، كما كانت مصدرا رئيسيا للعمالات الصعبة ، ومن الواضح ان نسبة المشتغلين من هذا القطاع تفوق نسبة الناتج المحلى منها ، بما يعنى ان انتاجية الزراعة أقل من متوسط الانتاجية العامة ، وقد يرجع ذلك الى ان علاقات ووسائل الانتاج فى هذا القطاع فى تلك الفترة كانت تقليدية وبدايية .

اما قطاع الصناعة فكان ضعيفا من حيث وزنه النسبى فى الناتج المحلى الإجمالى (٢٤ ٪) او من حيث نسبة تشغيل العمالة (١٢ ٪) ، او من حيث البنية ، وذلك على اعتبار انها اعتمدت على الصناعات الاستهلاكية والخفيفة . بينما نلاحظ ان قطاع الخدمات قد أسهم بنسبة (٤٦ ٪) من الناتج المحلى الإجمالى ، وبلغت نسبة المشتغلين فيه (٣٠ ٪) .

واذا حاولنا مقارنة تلك النسب بما أصبحت عليه عام ٣٩٨١ نلاحظ تحولا واضحا فى نسب المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى لصالح قطاع الخدمات وبخاصة ان حجم المشتغلين به قد انخفض الى (٢٠ ٪) بدلا من (٣٠ ٪) عام ١٩٦٠ . ثم يليه قطاع الصناعة الذى أسهم فى الناتج المحلى بنسبة (٣٥ ٪) على الرغم من زيادة نسبة المشتغلين به الى (٣٠ ٪) بعد ان كانت عام ١٩٦٠ (١٢ ٪) فقط ، وفى المرتبة الاخيرة يأتى قطاع الزراعة ليسهم فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة (٢٣ ٪) على الرغم من استحوازه على ٥٠ ٪ من قوة العمل .

ومما لاشك فيه ان مثل هذه التحولات كانت نتيجة لعدد كبير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كان أساسها عمليات التخطيط الشامل الذى كانت تمثل منهاجا للتنمية الشاملة ، بالإضافة الى التركيز على القطاع العام وجعله محورا ومحركا للتنمية ، هذا بالإضافة الى إعادة توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية فى ضوء أولويات معينة ارتبطت بإجراء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

(٢) أولويات توزيع الاستثمارات على قطاعات النشاط الاقتصادى

وفىما يلى يمكن عرض جدول (٢) الذى يوضح توزيع الاستثمارات التى تعطى مؤشرا قويا لاتجاه المجتمع وأولوياته فى تنمية قطاعات النشاط الاقتصادى تبعا للتوجهات العامة للدولة (٢)

الفترة	النتائج المحلية			بناء وتشبيد	نقل ومواصلات	الاسكان	التجارة	خدمات اخرى	باقي القطاعات
	زراعة وري	صناعة	صناعات تحويلية وكهرباء وتعددين						
٦٥/٦٤-٦١/٦٠	٢٤٩	-	٢٦٧	٣١٤	-	-	-	٧	%٨٠
٧١/٧٠-٦٦/٦٥	٢٠٤	-	٤٣٧	١٢	١٧	١١٥	١	٦٣	٢٨٣
٨٢/٨١-٧٧/٧٦	١٣٥	٢٢١	-	١٦	٣١	-	-	-	-

ويتضح من الجدول ان خطة ١٩٦٥/٦٤-٦١/٦٠ استهدفت تحقيق معدلات سريعة في الناتج المحلي الاجمالي ٧٢ سنويا بالاسعار الثابتة ، وتوسيع الهياكل الاساسية ، وتنمية القطاعات المنتجة (الزراعة ، والصناعة) وتخفيف العجز في الميزان التجاري ، ورفع الانتاجية .

ولقد استحوذت الاستثمارات في الهياكل الاساسية (تشييد وبناء وانشاءات) على النصيب الاوفى (٣١٤ %) وتلي ذلك الصناعات التحويلية والكهرباء والتعددين (٢٦٧ %) وجاءت الزراعة في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٤٩ %) ، في حين جاءت الخدمات الاخرى في المرتبة الاخيرة (٧ %) اما في الفترة من ١٩٧١/٧٠-٦٦/٦٥ فقد ركزت الاستثمارات في الصناعات التحويلية والكهرباء والتعددين بنسبة (٤٣٧ %) ، وجاءت الزراعة في المرتبة الثانية (٢٠٤ %) ثم النقل والمواصلات (١٧ %) فالاسكان (١١٥ %) .

هذا وقد اتسم الاداء الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٨٢-٧٥ بارتفاع عوائد النفط ومارتب على سياسة الانفتاح وزيادة العوائد من تحويلات في السياسة الاقتصادية ، اعتمدت على اجتذاب المزيد من الاستثمارات ، وترتب على ذلك اعادة النظر بعين الاعتبار الى القطاع الخاص باعطائه المزيد من الحرية للنشاط والنمو ، دون التخلي عن القطاع العام .

واستهدفت خطة ١٩٨٢-٧٨ تحقيق معدلات لنمو الناتج المحلي الاجمالي يتراوح بين ١٠،٩ % سنويا عن طريق رفع نسبة الاستثمارات من ١٣ % من الدخل القومي سنة ١٩٧٧ الى ٢٨ % عام ١٩٨٢ ، كما استهدفت خفض نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٠ % الى ١٤،٥ % ، وزيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة بانواعها بما فيها قطاع البترول والكهرباء من ٤١ % الى ٤٧،٧ % .

ويتضح من العرض السابق ان محاور واتجاهات التغييرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من اوائل الستينات وحتى منتصف الثمانيات قد اخذت ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:-

١ - الاخذ بمبدأ التخطيط الشامل كمنهج للتنمية المتكاملة ، والاعتماد على سياسة الاقتصاد الموجه ودعمته القطاع العام ، وذلك فى محاولة لاعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادى واحكام سيطرة الدولة عليها .

ب - احدث نوع من الاتزان فى مدى مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادى فى الناتج المحلى الاجمالى ، ثم التحويل لصالح قطاع الصناعة ليسهم فى هذا الناتج بشكل أفضل وليستحوذ على نسبة اكبر من قوة العمل ، يليه قطاع الخدمات ، فقطاع الزراعة .

ج - زيادة الاستثمارات ، والعمل على جذب المزيد منها ، وبخاصة مع زيادة عوائد النفط والتحول الى سياسة الانفتاح ، والتى اعطت مزيدا من الحرية والنمو للقطاع الخاص الى جانب القطاع العام الى الدرجة التى اصبحت فيها جملة الاستثمارات المخصصة للقطاع الخاص تفوق مثيلتها المخصصة للقطاع العام .

وقد اسهمت كل هذه التحولات خلال تلك الفترة فى ازدياد مزيد من الاهمية على مؤسسات التعليم الفنى ، نظرا لزيادة الطلب على خريجيه ، فى ضوء فرص العمل التى اتاحت وبخاصة فى اواخر الخمسينيات واولئ الستينيات ، ثم مع بداية الارتفاع فى اسعار النفط فى منتصف السبعينيات . ولقد واكبت وزارة التربية والتعليم هذه التحولات باعطائها مزيدا من الاهتمام بقطاع التعليم الفنى وبخاصة التعليم الصناعى ، فخصصت له مزيدا من التمويل ، ادى الى زيادة عدد مؤسساته ، لتستوعب اعدادا اكثر من المقبولين ، وارتفعت بمستوى تلك المؤسسات ، فأنشأت انواعا من المدارس زيدت بها مدة الدراسة لتصل الى منتصف المرحلة الجامعية (المدارس نظام السنوات الخمس بعد الاعدادية) .

كما اهتمت باحداث عدد من التطويرات على مناهج التعليم الفنى لتواكب التغيرات المتلاحقة فى مجالات العلم والتكنولوجيا ، ومجالات سوق العمل ، وما يطرأ على المهنيين والوظائف من تغير ، وما يرتبط بكل منها من مهارات .

* هذا بالإضافة الى الاهتمام بعمليات اعداد وتدريب المعلمين سواء من خلال دورات تدريبية متخصصة داخل الوطن ، ام من خلال منح وبعثات خارجة تتراوح مدتها بين ٣-٩ شهور .

ثانيا : خصائص قوة العمل فى مصر

سوف يتم تناول عدد من خصائص قوة العمل فى مصر ، باعتبار انها من بين اهم

مؤشرات تشخيصها ، والتي يمكن الاستفادة منها في مجال الاستثمار الامثل للقوى البشرية ومن بين اهم تلك الخصائص مايلي :-

(١) معدلات نمو السكان والقوى العاملة :
=====

هناك ارتباط قوى بين معدلات الزيادة في السكان وبين معدلات النمو في قوة العمل ومن الطبيعي انه كلما كانت معدلات النمو في قوة العمل اعلى منها بالنسبة لمعدلات النمو في السكان ، كلما كان ذلك أدعى لزيادة الانتاجية ، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، ومما يرتبط من زيادة الدخل على المستوى الفردي ، والاجمالي ومايعكسه ذلك من ارتفاع مستوى المعيشة .

وفيما يلي جدول (٣) الذي يوضح معدلات نمو السكان والقوى العاملة خلال الفترة (٣)
من ١٩٦٠-١٩٨٦

الفترة	السكان			القوى العاملة		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
١٩٦٠-١٩٧٦	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٤	١ر٨	١ر٨	١ر٨
١٩٧٦-١٩٨٦	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٨	١ر٩	١ر١	٢ر٩
١٩٨٦-١٩٦٠	٢ر٤	٢ر٣	٢ر٤	١ر٩	٤ر٨	٢ر٢

ونلاحظ من هذا الجدول ان معدلات النمو في الزيادة السكانية اعلى من معدلات النمو في زيادة قوة العمل ، بما يعطى مؤشرا بزيادة كل من نسب الاعالة ، ونسب البطالة . ويمكن تفسير الارتفاع في معدلات نمو الاناث في القوى العاملة ، بزيادة معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ، بالاضافة الى التحسن الذي طرأ على المستوى التعليمي للمرأة .

(٢) معدلات توزيع القوى العاملة تبعا للفتة العمرية ، والجنس :
=====

تتأثر معدلات توزيع القوى العاملة بعدد من العوامل من بينها فتة العمر ، والجنس والمستوى التعليمي ، ونوع النشاط . الخ وسوف يعرض الجدول (٤) لمعدلات توزيع القوى العاملة (٤) تبعا للفتة العمرية ، والجنس خلال الفترة من ٦٠ حتى ١٩٨٤

الفئات	١٩٦٠		١٩٦٦		١٩٧٦	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٠ - ١٤	٢٨,٤	٩,٧	٣١,٧	٦,٧	٣٠	٥,٥
١٥ - ١٩	٦٨,٤	٨,٦	٨٣,٣	٦,٨	٥٠,٣	٥,١
٢٠ - ٢٤	٨٦,٦	٧,٣	٨٣,٤	٧,٦	٧٤,٦	١٢,٥
٢٥ - ٢٩	٩٦,٣	٤,٨	-	-	٩٣,٨	١٠,٨
٣٠ - ٣٤	٩٧,٨	٤,٥	٩٧,٧	٥,٣	٩٧,٤	٧,٨
٣٥ - ٣٩	٩٨,١	٤,٤	-	-	٩٨,٦	٥,٥
٤٠ - ٤٤	٩٨	٥,٢	٩٨,١	٥,٣	٩٨,٥	٤,٤
٤٥ - ٤٩	٩٧,٧	٤,٤	-	-	٩٧	٣,٥
٥٠ - ٥٤	٩٦,٤	٤,٦	٩٦,٥	٥	٩٥,٣	٣,٢
٥٥ - ٥٩	٩٤,٥	٣,٤	-	-	٧٦,٩	٢,٨
٦٠ - ٦٥	٨٥,٢	٣,٢	٨٥,٢	٣,٨	٤٠,٩	٢,٢
٦٥ +	٦٣,٥	١,٦	٦٣,٤	٣,٢	-	-
معدل النشاط المنتج	٧٧,٨	٦,٣	٦٤,٤	٥,٣	٧١,١	٦,٣
معدل النشاط الخام	٥٣,٤	٤,٨	٥١,٦	٤,٢	٦٥,٣	٦,٦

ويتضح من هذا الجدول وجود نسبة من القوى العاملة تقع في الفئة العمرية (١٠-١٤) وذلك بما يتعارض مع قوانين العمل التي حددت سن العمل بما لا يقل عن خمس عشرة سنة . ومن الطبيعي ان هؤلاء يمثلون الاطفال الذين لم تتح لهم فرصة التعليم ،بالاضافة الى المتسربين من المرحلة الاولى -

كما نلاحظ انخفاض في نسبة المشتغلين من الاناث في فئات العمر (١٠-١٤) ، (١٥-١٩) وقد يرجع ذلك الى زيادة اعداد المقبولين منهن بمراحل التعليم ، وارتفاع المستوى التعليمي لهن . كما نلاحظ ارتفاعا في نسبة قوة العمل من الاناث في فئات العمر من (٢٠-٢٤) وحتى

(٣٩-٣٥) بما يعكس مساهمتهم في قطاعات النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترات ، الا ان مايلي ذلك من فئات العمر نلاحظ خلالها انخفاض نسبة تلك المساهمة . وبشكل عام فان مدى مساهمة الذكور في قوة العمل تعتبر عالية جدا في جميع فئات العمر اذا ما قورنت بمدى مساهمة الاناث ، وفي كل الفترات الزمنية .

(٣) التوزيع النسبي للقوى العاملة تبعا للحالة التعليمية ، والجنس :

=====

تتدرج الحالة التعليمية من حالة الامى (ومتوسط سنوات الدراسة لها صفر) ثم يقرأ ويكتب (ومتوسط سنوات الدراسة ٣ سنوات) ، ثم الابتدائي (٦ سنوات) ، فالمتوسط او الاعدادى (١٠ سنوات) ثم الثانوى (١٥ سنة) ، فالجامعى (١٨ سنة) .

وفي الجدول (٥) توزيع نسبي للقوى العاملة تبعا للحالة التعليمية ، والجنس في الفترة

من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٤ (٥)

السنوات	١٩٦٠		١٩٦٦		١٩٧٠		١٩٧٦		١٩٨٣		١٩٨٤
الحالة التعليمية	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور
امى	٦٢٢٩	٧٩٦٤	٦٠٩٦	٦٦٧٧	٦٢٢٩	٥٤٨٩	٥٥٢٢	٢٦٢٢	٥٢	١٩٢٢	٤٩٢٢
يقرأ ويكتب	٢٨٢٢	٦٢٩٦	٢١٢١	١٢٢٨	٢٥٢٥	٨٢١	٢٦٢٩	٩٢٧	٢٤٢٢	٤٢٩	٢٤٢٤
ابتدائى	١٢٩	١٢٢	-	-	٤٢	٥٢٦	٦٢٢	٦٢٢	٤٢٢	٢٢٧	٥٢٢
متوسط	٤٢	٩٢	٥٢٥	١٦٢٤	٢٢٩	١٦٢٤	٦٢١	٢٩٢	١٠٢٢	٤٢٢٥	١٢٢
ثانوى	٢٢	١٢١	-	-	٥٨	٧٢٦	٥٢	٢٢٨	١٢٧	٩٢٩	٢
جامعى فأعلى	١٢٧	٢٢٢	٢٢٤	٤٢١	٢٢٨	٧٢٢	٤٢	١٤	٦٢٤	١٩٢٩	٧٢٢
الجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الارقام المطلقة	٦٨٤٨٨٥٦	٥١٢٢٢٤٠	٧٦٢٢٥٤٧	٥٩٩٢٨٨	٧٦٩٤٠	٥٤٨٢٠	٩٤٩٩٧٢١	٦٦٥٢٩٩١	٩٧١٩١٠	١٠٠١٧	١٠٢٢٠٠
متوسط سنوات الدراسة	١٢٧	١٢٨	-	-	٢٢	٤٢٧	٢٢٦	٦٢٧	٢٢٤	٩٢٧	٢٢٨

ونلاحظ من هذا الجدول ان نسبة الاميين فى القوى العاملة تتناقص تدريجيا فبعد ان كانت حوالى ٧٢٪ عام ١٩٦٠ نجدها تنخفض تدريجيا خلال السنوات المبينة بالجدول حتى تصل الى نسبة ٥١٪ عام ١٩٨٤ . الا انه ينبغي ان نذكر ايضا انه عندما يكون مايزيد على نصف القوى العاملة فى مصر من الاميين وذلك فى عام ١٩٨٤ اى فى منتصف العقد قبل الاخير من القرن العشرين ، فان ذلك يعتبر وصمة ، الى جانب ما يترتب على ذلك من انخفاض فى الانتاجية ، والانتاج ، والدخل .

ويرتبط بالجزء السابق ان نسبة باقى الفئات تبعا لحالتهم التعليمية ابتداء من مستوى الابتدائى انتهاء بالجامعيين تزداد نسبة هولا تدريجيا ، بينما نلاحظ انخفاضا فى فئة (يقرأ ويكتب) حيث تنخفض من ١٧٥٪ تقريبا عام ١٩٦٠ لتصل الى حوالى ١٤٪ عام ١٩٨٤ وربما يرجع ذلك الى زيادة معدل بقاء التلاميذ فى المرحلة الابتدائية خلال تلك الفترة ، كما نلاحظ ازديادا ملحوظا فى فئة (الاعدادى المتوسط) حيث ترتفع من ٦٥٪ تقريبا عام ١٩٦٠ لتصل الى حوالى ٢٣٪ تقريبا عام ١٩٨٤ .

واذا نظرنا الى معدلات الزيادة التى طرأت على فئات المشتغلين تبعا لحالتهم التعليمية نجد ان اكبر معدلات للزيادة كانت لصالح الاناث فى مستوى المرحلتين الثانوية ، والجامعية بما يؤكد انه قد اتاحت فرص تعليمية افضل بالنسبة لهن ، بالإضافة الى ارتفاع مستواهن التعليمي ، هذا الى جانب زيادة مساهمتهم فى قوة العمل بقطاعات النشاط الاقتصادى .

ومن الجدير بالذكر ان بيانات الجدول تشير الى ان حجم القوى العاملة فى مستوى التعليم الثانوى (والذى يشكل خريجو التعليم الفنى معظم افرادها) مازال من أدنى الفئات مشاركة فى قوة العمل اذا نظرنا اليها حيث المستوى التعليمي حيث كانت نسبة مشاركة هذه الفئة عام ١٩٦٠ حوالى ٧٪ وفى عام ١٩٧٠ حوالى ٤٪ ، بينما كانت عام ١٩٨٣ حوالى ٥٥٪ وبلغت عام ١٩٨٤ ٤٪ واذا قورنت نسبة مشاركة فئة الثانوى بفئة الجامعيين خلال نفس السنوات نجدها لصالح الجامعيين ففي عام ١٩٦٠ بلغت ٢٥٪ ، وفى ١٩٧٠ بلغت ٥٥٪ وفى ١٩٨٣ بلغت ١٣٪ ، وفى عام ١٩٨٤ بلغت ٩٪ . بمعنى ان حجم المشتغلين من فئة الجامعيين يبلغ ضعف حجم المشتغلين من فئة خريجي الثانوى خلال السنوات المبينة بالجدول .

٤ — التوزيع النسبي للقوى العاملة تبعا لأقسام النشاط الاقتصادي :

تتعدد وتتوزع أقسام النشاط الاقتصادي المرتبطة بقطاعات النشاط المختلفة ، وتتوزع القوى العاملة على تلك الأقسام توزيعا يتناسب مع حجم الاستثمارات المخصصة لكل منها ، كما يتناسب مع فرص العمل المتاحة بها .

وفي الجدول (٦) يبين التوزيع النسبي للقوى العاملة تبعا لأقسام النشاط الاقتصادي وذلك فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٤ (٦)

السنوات	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٣	١٩٨٤
أقسام النشاط						
زراعة وصيد	٥٧٣	٥٣٣	٥٠٠	٤٧٧	٣٦٨	٣٨٢
مناجم ومهاجر	٣٠	٣٠	٤٠	٣٠	٢٠	٢٠
صناعات تحويلية	٩٣	١٢٩	١٥٠	١٣٤	١٤٥	١٢١
كهرباء وغاز ومياه	٥٠	٦٠	٧٠	٦٠	٧٠	٧٠
بناء وتشبيك	٢١	٢٥	٢٥	٤١	٥٢	٤٩
تجاره ومطاعم وفنادق	٨٢	٧٢	٨٨	٨٤	٨٦	٨٠
نقل وتخزين ومواصلات	٣٣	٤١	٤٥	٤٧	٥٢	٤٤
	—	—	—	٩٠	١٤	١٩
الخدمات الجماعية والشخصية	١٧٦	١٥٠	١٦٣	١٨٢	٢٠١	٢٠٣
	١٦	٤٣	٣٠	١٨	٧١	٨٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الأرقام الكلية	٧٦٨٥٠٥٦	٨٣٩٦٥٥١	٨٢٤٢٣	٧٦٨٠٥٦	١٠٧٣٠٨	١٢٥٧٤٦

ونلاحظ من الجدول أن قطاع الزراعة والصيد يستحوذ على معظم القوى العاملة ويفارق كبير على الرغم من الانخفاض التدريجى لحجم المشتغلين به خلال السنوات المبينة بالجدول . يليه الخدمات الجماعية والشخصية بارتفاع متدرج خلال تلك السنوات الى أن بلغت نسبة المشتغلين به عام ١٩٨٤ حوالى ٢٠٣٪.

ثم أنخفض لتتمثل نسبته المشتغلين به عام ١٩٨٤ الى ١٢.٠ % .

ثم يأتي في المرتبة التالية للصناعات التحويلية نشاط التجاره والمطاعم والفنادق حيث يتذبذب حول ٨.٠ % خلال السنوات المبينه بالجدول ، ثم يأتي نشاط النقل والتخزين والمواصلات ليتراوح بين ٤ ، ٥.٠ % ثم يليه نشاط التشييد والبناء والذي يتراوح أيضا بين ٤.٥ ، ٥.٠ % في استيعابه لحجم القوى العاملة ، ويأتي في المرتب الاخيرة نشاط الكيرياء والغاز والمياه حيث يستوعب ٠.٧ : ٠.٠٧ % من حجم المشتغلين .

ومما سبق يمكن القول بأن فرص العمل الذي ينبغي أن تتوفر للقوى العاملة كان يمكن أن تتركز عند المستوى التعليمي المعادل للمرحلة الثانوية والتي يشكل خريجو التعليم الفني معظم أفرادها ، وذلك على اعتبار أنهم يمثلون الحلقة الوسطى من فئات العمالة ، وبخاصة في قطاعات النشاط والتي تتطلب مثل هذه النوعية من القوى العاملة الماهره وشبه الماهر سواء في مجالات الزراعة ، أم الصناعات التحويلية ، أم الخدمات بأنواعها . . .

٥ - التوزيع النسبي للقوى العاملة تبعا لأقسام المهن . .

يمكن من خلال التعرف على التوزيع النسبي للقوى العاملة تبعا لأقسام المهن ، محاولة التعرف على المستوى التعليمي المناسب لشغل تلك الوظائف والمهن تبعا لمواصفات ومسئوليات ومهام كل منها .

لذلك فإن الجدول (٧) يبين التوزيع النسبي للقوى العاملة تبعا لأقسام المهن خلال الفترة من

١٩٦٠ حتى ١٩٨٤ (٧)

السنوات	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨٢	١٩٨٤
اقسام المهن						
مهندسون وبنّيون	٣١	٤٨	٤٩	٧٥	١٠٥	١١٢
مديرون	١١	١٨	١٢	١٧	٢٠	٢٥
كتبة	٣٦	٥٥	٥٤	٧٢	٨١	٨٥
عاملون بالبيع	٨١	٦٣	٦٦	٦٥	٦٢	٦٠
عاملون بالخدمات	٩٣	١٠٨	٩٩	٨٥	٨٤	٧١
عمال بالزراعة	٥٣٤	٥٠٤	٤٨٨	٤٢٠	٣٦١	٣٧٥
عمال الانتاج	٩٢	١٨٠	١٨٠	٣١٠	٣٣	٣١٣
	٢١	٢٤	٢٢	٥٨	٥٥	٥٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الارقام الكلية	٦٨٩٠٦١٢	٧٦٣٥٤٠٨	٨٢٤٢٢٠٠	٩٦١٣٧٦٩	١٠٧٣٠٨٠	١١٢٥٧٤١٠

ونلاحظ من هذا الجدول أن عمال الزراعة يستحوذون على معظم حجم القوى العاملة حيث تتدرج نسبتهم في الانخفاض خلال السنوات بالجدول من ٥٣ر٤٪ الى ٥٠ر٤ الى ٤٨ر٨٪ الى ٤٢٪ الى ٣٦ر١٪ وأخيرا تصل نسبتهم الى ٣٧ر٥٪ عام ١٩٨٤ ، الا أنهم يمثلون الحجم الأكبر من القوى العاملة بشكل واضح يلي ذلك عمال الإنتاج حيث تتدرج نسبتهم في الارتفاع من ٩ر٢٪ الى ٣١٪ ، ثم ٣١٪ ، ثم ٣٣٪ وأخيرا ٣١ر٣٪ عام ١٩٨٤ .

ويلى ذلك أيضا وفي المرتبة الثالثة عمال الخدمات حيث تتدرج نسبتهم خلال السنوات المبيـن بالجدول من ٩ر٣٪ ثم ١٠ر٨٪ ثم ٩ر٩٪ ثم ٨ر٥٪ ، ٨ر٤٪ وأخيرا ٧ر١٪ عام ١٩٨٤ ويأتى فى المرتبة الرابعة عمال البيع ثم الكتبه ويتراوح متوسط نسبة تواجدهم بالنسبة لحجم القوى العاملة ما بين ٦٪ ، ٨٪ .

ومن الواضح أنه قد أكتفى فى تحليل الجدول على أقسام المهن التى يمكن أن يشغلها بل وينبغى أن يشغلها الأفراد الذين حصلوا على تعليم متوسط ، ثانوى والذين يمثل خريجو التعليم الفنى النسبة الغالبة منهم . بمعنى أنه ينبغى أن يشكل خريجو التعليم الفنى (مستوى التعليم والثانوى) ، خريجو المرحلة المتوسطة (الاعداديه) مالا يقل عن ٦٠ - ٧٠٪ من حجم القوى العاملة وذلك فى ضوء نوعية ومواصفات المهن والوظائف التى تعبر عن واقع هيكل العمالة الفعلى فى مصر .

٦ - معدلات البطالة فى القوى العاملة تبعا للعمر والجنس .

من المؤشرات المرتبطة بخصائص القوى العاملة فى مصر ، والتى تفيد الى حد كبير فى توجيه واستثمار القوى البشرية الاستثمار الأمثل ذلك المؤشر المرتبط بمعدلات البطالة تبعا لكل من العمر والجنس وفيما يلى جدول (٨) يبين تلك المعدلات خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٦ .

السنوات فئات العمر	١٩٦٠		١٩٧٦	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٠ - ١٤	٤٦	٣١	١٨٩	٨١٣
١٥ - ١٩	٥١	١٠٩	٨٩	٤٠٣
٢٠ - ٢٤	٣٧	٩٨	١٤١	٥١٤
٢٥ - ٢٩	١٧	- ٧	٣٨	٨٤
٣٠ +	٩	٦٦	١٥	١٢٧
المجموع	- ٢	٦٧	٤٣	- ٢٠

ونلاحظ من الجدول السابق انخفاض نسبة المتعطلين الأميين ، وأولئك الذين يقرأون ويكتبون خلال السنوات المبين بالجدول ، بينما الأمر الغريب هو ارتفاع نسبة المتعطلين ممن هم فى المستوى الابتدائى ، والمتوسط ، والثانوى ، والجامعى وبصفة خاصة بين حملة المؤهلات المعادلة للشهادة الثانوية ، والجامعية ، وترتفع تلك النسبة أكثر بين الاناث من حملة تلك الشهادات مما يعكس أزمة حقيقية فى فرص العمل يعانى منها هؤلاء الخريجون وربما كان ذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية التى مرت بها مصر خلال السنوات فيما بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات وما أن عايشت مصر انفراجاً ارتبط بارتفاع أسعار النفط وتزايد تحويلات العاملين بالخارج حاولت خلال تلك الفترة أن تدخل بعض الإصلاحات على البنى الأساسية ، إلا أن هذه الفترة لم تستمر طويلاً ، فمع بداية الثمانينيات بدأت أسعار النفط فى الانخفاض ، وتأثر الأداء الاقتصادى العربى بحرب الخليج مما انعكس على تحويلات العاملين بالخارج ، بالإضافة الى ما تركته سنوات الانفراج من آثار كان لها انعكاساتها السلبية على سوق العمل ، وهيكّل العمالة ، وغلبة الترف الاستهلاكى وزيادة أصحاب الدخول الطفيلية ٠٠٠٠ الخ وقد أدى ذلك كله الى هبوط معدلات النمو ، وازدياد الخلل فى البنى الاقتصادية ، أى تركيب الناتج لمالح القطاعات الخدمية ، على حساب القطاعات الانتاجية سواء كانت زراعية أم صناعية ، وازدياد العجز فى ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية وكان من اهم مظاهر ذلك ضيق فرص العمل بالسوق ، ومعاناة اعداد متزايدة من المتعلمين من التعطل

خلاصة :

- مما سبق عرضة خلال هذا الجزء من البحث يمكن استخلاص ما يلى :-
- ١- أن محاولات احدث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من أوائل الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات لم تحقق نجاحاً كبيراً فى احدث التوازن بين قطاعات النشاط الاقتصادى على الرغم مما بذلته مصر من جهود فى الاطار الذى يجعل التمتع محورا للتنمية وذلك أن هذه الجهود احتاجت الى رأس مال كثيف أدى الى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية (مساعدات - قروض - ائانات - منح ٠٠٠٠ الخ) كما أدى هذا الوضع الى اهمال قطاع الزراعة ، والتخلف فى قطاع الخدمات .
 - ٢- تتم القوى العاملة فى مصر بكم حجم قاعدتها البشرية ، حيث الكثافة السكانية العاليه ، وبعد ثم فان مشكلة القوى العاملة فى مصر تتركز فى توفير فرص العمل المناسبة كما وكيفا وبخاصة أن

- معدلات الزيادة فى نمو السكان تفوق معدلات الزيادة فى نمو قوة العمل .
- ٢- ما يزيد على نصف القوى العاملة فى قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة من الأميين بما ينعكس ذلك على نوعية الأداء ، وانخفاض الإنتاج والانتاجية .
- ٤- ما زالت نسبة مساهمة الاناث فى قوة العمل بقطاعات النشاط الاقتصادى منخفضة اذا ما قـوزنت بنسبة مساهمة الذكور ، وذلك على الرغم من التزايد التدريجى لمساهمة الاناث خلال فترة الدراسة ، وذلك نتيجة لارتفاع المستوى التعليمى لهن .
- ٥- ما زالت الحلقة الوسطى فى هيكل العمالة تعاني عجزا فى العاملين بها - والتي يمثل خريجو التعليم الفنى معظم أفرادها - على الرغم من التعطل الظاهرى لكثير من أفرادها وذلك بسبب غياب توصيف واضح للمهن والوظائف ، أدى الى أن يعمل فى تلك المهن التى يجب أن يشغلها أفراد هذه الفئة ، اما أولئك الحاصلون على شهادات أعلى (جامعية) أو شهادات أقل (أقل من المتوسط) وذلك تبعا لنوع وطبيعة المهنة .
- ✍ ما زال قطاع الزراعة مستحوذا على معظم المشتغلين فى قوة العمل بـليـة قطاع الخدمات ، ثم يأتى فى المرتبة الثالثة قطاع الصناعة ، ونظرا لتقليدية الزراعة ، وكثير من مشروعات وأقسام الخدمات فانها تلجا الى تشغيل الأفراد العاديين (اميين أو يقرأون ويكتبون .
- ✍ أن معظم الأعمال والمهن التى تتضمنها أقسام المهن والوظائف فى هيكل العمل المصـرى بقطاعاته المختلفة لا تتطلب مستويات تعليمية عالية حيث نجد أن معظم قوة العمل تتوزع على مهن (عمال بالزراعة - عمال انتاج وفعلة - عمال خدمات - عاملون بالبيع - كتبة) ويمثلون ما يقرب من ٨٠٪ من قوة العمل ، بينما يمثل المدبرون والمهنيون والفنيون ما يتراوح بين ١٥٪ ، ٢٠٪ من قوة العمل .
- ٨- تزايد نسبة المتعطلين لدى المتعلمين بصفة عامة ، والذين هم فى مستوى المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية بصفة خاصة .

1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that the study of the history of the United States is essential for a full understanding of the country and its people. The paper then discusses the importance of the study of the history of the United States in the context of the current political and social climate.

ونالت العلاقة بين التعليم وسوق العمل اهتماما كبيرا خلال العقدين الماضيين ففي الستينيات انتشرت النظرة الى التعليم على أنه ضروري لتأمين النمو الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية أما فى السبعينيات فقد نمت الاهتمام فى دول كثيرة حول عدم التوافق بين العرض المتزايد من قوة العمل عالية التاهيل واحتياجات سوق العمل^(١) وعلى الرغم من أن مشكلة توظيف الشباب فى الدول الصناعية فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات كانت أكثر شدة منها فى أى وقت منذ الركود الاقتصادى الكبير الذى حدث فى أوائل الثلاثينات إلا أنها تتضاءل بالمقارنة مع مشكلة الاستخدام التى تقابل الشباب المتعلم فى معظم الدول النامية ويرجع ذلك الى الاختلاف فى بيئة وهيكـل الاقتصاد والقوى العاملة وفى النمو الديموجرافى فى كل منها . وما يزيد الأمور تعقيدا أكثر فى معظم الدول النامية أن الحكومه ونظام التعليم يعتبران أكبر للخرجين . وعند ما تصبح الميزانية الوطنية مثقلة بدرجة لا تسمح بالتوسع فى عدد الموظفين يهبط الطلب على الخريجين بشدة^(٢) أي أن الدول النامية تواجه موقف تصارع فيما يتعلق بمقابلة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم ، وحاجة الاقتصاد غير المتناسبة من القوى البشرية .

وتتعرض معاهد التعليم فى معظم دول العالم الى هجوم شديد من قطاعات المجتمع المختلفة منذ العقد الماضى ، بسبب فشلها فى الاستجابة للحاجات المجتمعية المختلفة . ولذا ظهرت تساؤلات حول اسهامها فى التنمية القومية ، ومناسبة برامجها وطرقها وأهدافها لهذه التنمية . وأن التساؤل الأهم من الطلاب والخريجين : ماذا فعل التعليم لهم فيما يتعلق بالحراك الاجتماعى الى أعلى ؟ فيما يتعلق بانجاز أدورا اجتماعية معينة ؟ فيما يتعلق بالحصول على عمالة مناسبة ؟ وهذه الاسئلة ترتبط بالتساؤل الكبير هل توجد أو يجب أن توجد علاقة بين التعليم والعمالة ؟

ومن هنا فإن الاهتمام المتنامى بتنظيم العلاقة وتدعيم الروابط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل ، ناتج عن الشعور بتزايد حدة مشكلة عدم التوافق بين التعليم والعمل ، وإدراك ضرورة اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لمجابهة هذه المشكلة مجابهة جدية ومدرسة وشاملة^(٣) كما أن مصدر وطبيعة عدم التوافق بين نظام التعليم وسوق العمل ، أصبح يشكل قضايا تحتاج الى دراسات عميقة ويشغل بال المعنيين بقضايا التعليم والتنمية فى كل مكان .

وما يؤكد أيضا مع ضرورة الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم الفنى وسوق العمل : النمو العشوائى للقوى العاملة ، وسوء توزيعها على قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة ، وانخفاض كفاءتها الانتاجية ، وتزايد بطالة الخريجين .

ويرتبط التعليم الفنى بسوق العمل من خلال روابط وعمليات كثيرة ، ويحدد كل منها بواسطة تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتشريعية وتكنولوجية تحت أوضاع تاريخية معينة ويمكن فهم علاقتها بمعنى كجزء متكامل من كل ما يتمثل فى الهيكل الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع .^(٤)

وفى ضوء هذا الارتباط فان وصول سوق العمل الى حالة من الاتزان يعنى ارتفاع معدلات الكفاءة الخارجية للنظام التعليمى فى تلبية لاحتياجات النظام الاقتصادى من القوى البشرية بتخصصاتها المختلفة . أما وجود حالة من عدم الاتزان فى سوق العمل سواء بالزيادة أو النقص فانه يؤدى الى وجود عدم توافق بين العرض من مخرجات النظام التعليمى والطلب الاقتصادى الذى يحدد حجم فرص العمل المتاحة .

وبنال البحث فى العلاقة بين التعليم ، وبصفة خاصة التعليم الفنى ، والعمالة اهتمام كبير فى السنوات الأخيرة من جانب صانعى القرار والمخططين والاداريين التربويين . ذلك أنه من المتعارف عليه الان أن التنبؤات الكمية البسيطة للاحتياجات من القوى البشرية لا يمكن أن توفر توجيه دقيق كاف لتطوير نظام التعليم ولذا فالعلاقة بين التعليم والعمالة لا يمكن أن تبني على نماذج التنبؤات هذه فقط على اعتبار أنه مازالت توجد مظاهر غير معروفة لهذه العلاقة تزيد من تعقيدها وهذا يؤدى بالباحثين الى النظر فى هذه المظاهر ، خاصة عندما تصبح مشكلة البطالة بين الشباب حرجة اكثر فأكثر (٥٠)

/ويبنى البحث فى العلاقة بين التعليم والعمالة على أربع وجهات نظر مختلفة ترى وجهة النظر الاولى أن التعليم يمد الافراد بالمهارات اللازمة لتطوير وإدارة الاقتصاد المرتبطة به ولهذا ينظر الى الاستثمار فى التعليم كاستثمار فى رأس المال البشرى ، أى ضمناً استثمار فى القدرة الانتاجية للافراد . ووجهة النظر الثانية هى ان التعليم لا يوفر فقط المهارات اللازمة لانجاز الاعمال الحرفية المختلفة ، ولكنه أيضا ينشر القيم الاجتماعية من خلال تعزيره للحراك الى أعلى فى المجتمع ، وأن التعليم يعمل كأداة تصفية لاختيار الافراد الأقدر للوظائف الافضل . ووجهة النظر الثالثة والتي تسمى بنظرية التجزئة هى أن الانتاجية تكون صفة للوظيفة وليس للفرد ، حيث يتوافق الافراد مع الوظائف بواسطة المحطات التى ربما ترتبط بالتعليم ولكن التعليم لا يكون محددًا للانتاجية فى حين تكون وجهة النظر الرابعة والتي ترتبط بالسابقة وأن فكرة المطابقة بين التعليم والعمالة تعتبر وهماً يوجد فقط فى عقول خريجي نظام التعليم ، وأنها تملك قليلاً لتفضلة مع الانجاز اثناء العمل/ (٦١)

وبلاحظ أن وجهات النظر السابقة يمكن تجميعها فى مجموعتين رئيسيتين : تعتقد الاولى والثانيه فى اسهام التعليم فى التنمية الاقتصادية للافراد فى حين ترفع الثالثة والرابعة الشكوك حول دور التعليم فى مثل هذه التنمية . وعلى الرغم من أن كل منها له أسبابه وبتبريراته ، فان أى منها لا يناسب الوضع السائد فى بلد معين وفى وقت معين ، خاصة بالنسبة للدول النامية حيث تكون المعلومات الدقيقة عن الاداء الفعلى للهيكل الاجتماعى السياسى غير معروفة ولذا يجب وضع الاداء الفعلى لنظام ولسوق العمل تحت الاختبار .

وفى تحليل العلاقة بين التعليم الفنى والعمالة يتركز الاهتمام حول الافراد والمؤسسات بذاتها .

وتلعب خلفيتهم ، واتجاهاتهم ، وتوقعاتهم دوراً هاماً في هذه العلاقة . وما يجرى في سوق العمل يعتبر انعكاساً للبناء الاجتماعي ، متضمناً النظام التعليمي . ويعتقد أن النظام الاقتصادي والمجتمع وطاقة الموارد البشرية للبلد ، ونظام التعليم كما هو ، تؤثر على سلوك واتجاهات وتوقعات الأفراد وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية ، وتاريخهم التعليمي المبكر . وتؤثر هذه العوامل مرة أخرى بصورة مباشرة في توقعات كل فرد في ضوء دوره الاجتماعي ، مثلما يؤثر سوق العمل من خلال محطات اختباره ، وممارسات التعيين ، ونظام معلومات سوق العمل . كما تتأثر التوقعات الوظيفية أيضاً بأسلوب غير مباشر بطاقة الموارد ، ونظام الاقتصاد والمجتمع ، وبالنظام التعليمي وذلك من خلال صفات فردية (مكانة أحد الأقارب ، حجم الأسرة ، وظيفة ومستوى تعليم ودخل الوالدين) ، وصفات خاصه بمجتمعاتهم المحلية (مكان الإقامة : حضري/ريفي ، العرق ، القبيلة) ، والتاريخ التعليمي المبكر (نوع المدرسة ، نوع التعليم ، الانجاز الأكاديمي) . (٧)

والظاهرة التي تستحق الانتباه بالنسبة للمجتمع المصري ، هي أن النظام الاقتصادي أصبح يلفظ أعداد كبيرة من خريجي التعليم الفني إلى الحد الذي وصل فيه هؤلاء الخريجون إلى التزاحم على أعمال لا تتطلب هذا المستوى من الدراسة . ويتمثل السبب الرئيسي لبطالة خريجي التعليم الفني ، في - الازمة الراهنة التي تعاني منها هذه المرحلة التعليمية في علاقتها بسوق العمل ، والتي تشير الدلائل المختلفة إلى استمرارها في المستقبل . وهذه الازمة تتبلور في جانبين رئيسيين : أولهما ، الاختلالات الخارجية بين العرض من خريجي التعليم الفني والطلب الاقتصادي لحجم فرص العمل المثمر المتاحة في المناشط الاقتصادية والاجتماعية لمتطلبات التنمية . وثانيهما ، الاختلالات الداخلية في التوازن النوعي للحاجات الفعلية التي تتطلبها مواقع العمل والانتاج من التخصصات المختلفة التي ينتجها التعليم الفني . فهناك بعض مواقع العمل تشكو من فائض كبير وأخرى تعاني من العجز الشديد ، الأمر الذي يؤثر سلباً على الانتاج القومي ومعدلات التنمية . (٨)

- 1 Teichler, U., and B. Sanyal, Higher Education and the Labour Market in the Federal Republic of Germany , The Unesco Press , IIEP, Paris, 1982, P.1.
- ٢ - فيليب كوميز ، أزمة التعليم في منظور الثمانينات ، ترجمة محمد خيرى حري وآخرون ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥٢-٢٥٤ .
- ٣ - سعاد خليل اسماعيل ، تنظيم العلاقة وتدعيم الروابط بين التعليم العالي وعالم العمــــل : قضايا مطروحة للمناقشة ، سلسلة دراسات ووثائق (٣٠) ، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ، عمان ، أغسطس ١٩٨٨ ، ص ٠١ .
- 4- Korn, K.;et al.,. Education, Employment and Development in the German Demecratic Republic, IIEP, Paris, 1984, P.13.
- 5- Sanyal, B.,and L. Yaici, Higher Education and Employment in the Pesple's Democratic Republic of Yemen, IIEP Resea- vch Report No 50, IIEP, Paris, 1985, P.1.
- 6- Sanyal, B., Higher Education and Employment; Some Aspects of the IIEP Research Project , IIEP Occasional Paper No.62, IIEP , Paris, Dec. 1981, P.1.
- 7- Sanyal, Yaici, Higher Education and Emphyment, Op.Cit, P.3- & P.5.
- ٨ - على على عبد ربه ، أزمة التعليم الجامعى وهيكـل سوق العمل والتنمية مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر ، دراسات تربوية ، المجلد الرابع ، الجزء ١٥ ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٨٢-٨٣ & ص ٩٢ .

توجد عدة محددات رئيسية تؤثر بشكل واضح فى حجم الطلب على القوى العاملة وكذلك فى معدلات نموه او انخفاضه ، ومن بين أهم تلك المحددات الثلاثة التالية :-

(١) الدخل القومى ، والطلب على القوى العاملة :

يؤثر الارتباط فيما بين الدخل القومى ومعدلات النمو فيه على معدلات النمو او الانخفاض المرتبطة بالاحتياجات من القوى العاملة ، وذلك على اعتبار ان الزيادة فى الدخل القومى ترتبط الى حد كبير بعمليات التوسع فى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والانتاجية ، كما يرتبط ايضا بزيادة معدلات الانتاجية ، وزيادة الانتاج وتحسن نوعيته بما ينعكس بالتالى على زيادة فرص العمل المتاحة ، فيؤدى الى زيادة معدلات الطلب على القوى العاملة كما يتضح فى جميع الدراسات الاحصائية السابقة . (١٠)

(٢) الاستثمارات والطلب على القوى العاملة :

تمثل الاستثمارات وبخاصة اذا كانت وطنية سندا قويا للاقتصاد القومى على اعتبار انها مرتبطة بالفائز فى الميزان التجارى ، وكذلك بالقدرة الادخارية للمواطنين ، فكلما كانت تلك القدرة كبيرة - نظرا لوجود المناخ والقوانين والتشريعات والاعية التى تشجع عليها ، وكلما كانت المصادرات تفوق الواردات ، كلما أدى ذلك كله الى زيادة الاستثمارات ، وحينما نسعى الى الربط فيما بين الاستثمارات ، وبين الطلب على القوى العاملة ، فان العبرة ليست بزيادة الاستثمارات فقط ، ولكن المهم ايضا هو كيف يتم توجيه تلك الاستثمارات ، هل الى مشروعات استهلاكية ، ام خدمية ، ام يتم توجيهها الى مشروعات انتاجية زراعية او صناعية ، هذا بالاضافة الى درجة ومستوى التقدم التكنولوجى التى تعتمد عليه تلك المشروعات ، وهل هى من النوع الذى يعتمد على كثافة رأس المال المادى ، ام من تلك التى تعتمد على كثافة رأس المـال البشرى وما يرتبط به من زيادة اكبر فى فرص العمل التى يمكن ان تنتجها تلك المشروعات . الا انه يمكننا القول بانه كلما زاد معدل الاستثمار وتم توظيفه فى مشروعات انتاجية تعتمد على كثافة رأس المال البشرى ، كلما أدى ذلك الى توفير فرص عمل اكثر ، وكلما أدى بالتالى الى زيادة معدل الطلب على القوى العاملة كما يبين من جميع الدراسات السابقة (١١)

(٣) الانتاجية والطلب على القوى العاملة : =====

ارتبطت الانتاجية بالزيادة فى العمالة خلال السنوات ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ ثم تعرضت
(١٢) لذبذبات ارتفاعا وهبوطا فى السنوات التالية . وقد يرجع انخفاض الانتاجية الى انخفاض معدلات
الاستثمار الذى أدى الى اتباع اساليب انتاجية تقليدية فى قطاعات النشاط الاقتصادى وبوجه عام
فى القطاع الزراعى ، كما قد يعود ذلك الانخفاض فى الانتاجية الى اسلوب تشغيل الخريجين ،
ومن الطبيعى ان تتدخل عوامل ومؤهلات اخرى تؤدى الى ارتفاع او انخفاض الانتاجية من بينها
مثلا ، انخفاض الاجور الحقيقية ، وانخفاض المستوى التعليمى للعاملين ، وعدم الاهتمام ببرامج
التدريب اثناء الخدمة ، وتعيين العاملين فى مهن أو وظائف لم يتم اعدادهم لها اصلاً ، وعدم
الاهتمام بتوصيف الوظائف والمهن ، والتخلف عن متابعة التقدم العلمى والتكنولوجى فى مجال
الانتاج ، هذا بالإضافة الى ما قد يوجد من خلل فى سياسات التشغيل والاستخدام سواء ارتبط
ذلك بما يعرف بتسعيرة الشهادات ، ام ارتبط بالالتزام الكامل بتشغيل الخريجين ، على
الرغم من ضعف فرص التوسع فى المشروعات الانتاجية ، وقلة الوعي الاستثمارية والادخارية /
ومن العرض السابق لمحددات الطلب على القوى العاملة يمكن استخلاص مايلى :-

١ - من الضرورى ان تتضح التوجهات العامة لاسرراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى
المدى البعيد ، حيث ان ذلك يساعد مخططى سياسات العمالة فى التعرف على
المؤشرات التى يتم فى ضوءها تقدير الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة ، والتى
يتحدد فى ضوءها الطلب على القوى العاملة ، وما يترتب على ذلك من سياسات تتعلق
بمجالات التعليم او التدريب وغيرها . . .

ب - كلما كانت عمليات تقدير العرض والطلب من القوى العاملة تتم فى اطار خطة قومية
شاملة يتم الالتزام بها ، كلما أدى ذلك الى تحقيق اهداف الخطة سواء كانت اهدافا
اقتصادية او اجتماعية ، وكلما ساعد ذلك ايضا على استقرار سياسات التعليم والتدريب
والتشغيل ، والاجور ، والحوافز . . .

ج - ينبغى الاهتمام والتركيز على زيادة معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، كالدخل
القومى ، او الناتج القومى ، والاستثمار ، والانتاجية ، والفائز فى الميزان التجارى
هذا الى جانب توجيه الاستثمارات الى مجالات المشروعات الانتاجية وبخاصة فى قطاعات
الزراعة والتصنيع ، ومع التأكيد على تلك المشروعات التى تعتمد على كثافة رأس المال
البشرى على اعتبار انها اكثر مناسبة لظروف مجتمعنا ، باعتبار انها توفر اكبر عدد ممكن
من فرص العمل ، والتى يمكن من خلالها مواجهة معدلات الزيادة السكانية .

الخبرات السابقة فى مجال تقدير الاحتياجات

ولقد تعددت خبرات مصر فى مجال تقدير الاحتياجات من القوى العاملة منذ بدايات الستينيات وحتى الآن ، كما تعددت الأجهزة أو الجهات التى تولت مسئولية اجراء عمليات التقرير وحقق بعضها نجاحا أكثر قربا للواقع بينما لم يحقق البعض الآخر مثل هذا النجاح ، سواء بسبب قصور فى عمليات التقدير ذاتها ، أم بسبب الضعف فى مراحل وعمليات التنمية ، أم بسبب غياب التنسيق والتكامل فيما بين مؤسسات التعليم أو التدريب أو العمل والانتاج .

لذلك فانه من المفيد أن نتناول أهم تلك الخبرات السابقة فى مجال تقدير الاحتياجات من القوى العاملة ، والتى يمكن تحديدها كالتالى :-

- (١) - اللجنتين الدائميتين للأفراد الفنيين العاملين .
- (٢) - معهد التخطيط القومى .
- (٣) - وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى .
- (٤) - المجالس القومية المتخصصة .
- (٥) - وزارة التخطيط .

وسوف نعرض فيما يلى نبذة مختصرة عن محاولة كل جهاز من تلك الأجهزة فى تقرير الاحتياجات من القوى العاملة وذلك على النحو التالى :-

- (١٣) (١) - اللجنتين الدائميتين للأفراد الفنيين العاملين :-

=====

أنشئت عام ١٩٦٤ وأختصت بشئون السكان والقوى العاملة ، والعناية بدراسة الاحتياجات القومية من الفنيين ، والعمال المهرة ، اللازمة لخطط التنمية فى المدى الطويل . واهتمت بأعداد الدراسات وجمع البيانات من الأجهزة الحكومية ، والمنشآت العامة ، وأعتمدت فى تقريرها للاحتياجات على النسب العددية من المهندسين والفنيين والصناعات المهرة فى كل قطاع ، والتى كانت قد توصلت اليها لجنة التعليم الهندسى بوزارة التربية والتعليم فى نهاية عام ١٩٦٣ .

وفى ضوء تلك البيانات ، والاحصاءات ، وما توصلت اليه اللجان السابقة ، تم تقدير الاحتياجات المرتبطة بكل من المهندسين ، والفنيين ، والعمال المهرة وذلك بالنسبة لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى سواء كان صناعه أم زراعه ، أم تشييد وبناء

أم تجارة ومال لقد كانت اللجنتين موافقا لاسبابها قصر الفتره الزمنيه الى ثلاث سنوات
ومراعات متطلبات التدريب والارتباط الوثيق باحتياجات سوق العمل .

(٢) - معهد التخطيط القومي -

=====

(١٤)

أهتم المعهد منذ انشائه بتخطيط القوى العاملة ، واعتمد في أول عمل له فى
هذا المجال على بيانات تعداد السكان فى مصر عام ١٩٦٠ . وقد أستند تقديره
الاحتياجات النمو الاقتصادى من العمالة على ثلاث مراحل رئيسية هى :-

أ - اجراء اسقاط للنمو الاقتصادى طويل الأجل :-

=====

- تم تقدير معدلات النمو للقطاعات المختلفة فى الفترة من ٨٥/٦٠ على اساس
مضاعفة الدخل القومى كل ١٠ سنوات .

- تم تقدير مستويات الانتاج لقطاعات الاقتصاد المختلفة فى المدة ١٩٨٥/٧٠ بتطبيق
نموذج تشترى *Chenery* للنمو الاقتصادى لكل قطاع بدلالة معاملات المرونة
للانتاج بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج القومى ومعاملات المرونة للانتاج بالنسبة
لنمو السكان .

ب - دراسة معايير التغير فى انتاجية العمل وقد اشتملت على :

=====

تحديد دراسة العوامل المؤثرة على انتاجية العمل والتي يمكن اجمالها فى .

- التقدم التكنولوجى .

- التحسين فى التنظيم والادارة .

- التغير فى هيكل الانتاج .

- تطوير قوة العمل .

ج - تحديد العمال المطلوبه فى كل قطاع اقتصادى

=====

وذلك عن طريق اعداد دراسة مقارنة لبعض الدول امكن على ضوئها اعداد نموذج

لتطوير انتاجية العمل فى قطاعات الاقتصاد المختلفة خلال فترة الدراسة .

وقد تم تحديد الهيكل الوظيفى بنقسمه الى مجموعات ست هى :

بحث تخطيط القوى العامله فى المدى الطويل ، معهد التخطيط القومى ، مذكره ٦٤ ،

١٩٦٦ ص ٢

- ١ / المديرون والاختصاصيون
- ٢ / الفنيون
- ٣ / الكتابيون
- ٤ / العمال المهرة
- ٥ / العمال متوسطي المهارة
- ٦ / عماله غير ماهرة

وعلى الجانب الآخر فقد تم تحديد جانب العرض من القوى العاملة من دراسة الاحصاءات السكانية السنوية وأمكن اعداد مجموعة من الموازين البشرية لتقدير الموقف في المدى الطويل وبالتالي امكن اعداد خطة تعليمية لتغطية الاحتياجات اللازمة لبعض المهن الاساسية خلال سنوات الدراسة على اعتبار :

- أن التعليم العالي يقوم بتخريج فئة المديرون والمتخصصون .
- التعليم الثانوي يقوم بتخريج ثلاث فئات (فنيون وملاحظون / فئات مساعدة ، عماله ماهره)

وهذه الخطوة بنيت على اساس تغطية العجز في الوظائف الذي سيظهر عام ١٩٨٥ بصورة متدرجة وذلك بالتوسع في القبول بالمرحل التعليمية المختلفة في اطار السـلـم التعليمي القائم .

وبناءً على هذا المخطط اقترح قبول البعض بالتعليم الثانوي^{الفني} عام ١٩٧٩/٧٨ نظرا لان مدة الدراسة ثلاث سنوات في المتوسط ، بحيث يزيد حد الفائض قليلا عن مقدار العجز في الوظائف المستهدفة عام ١٩٨٥ وقد اتضح من واقع تنفيذ ومتابعة وتقييم خطط التنمية المتعاقبة وجود فروق جوهرية وظاهرة بين ارقام الدراسة من ناحية والارقام المحققة من ناحية بما استوجب ضرورة إعادة النظر في اتباع اسلوب اكثر دقة يعتمد على بيانات تخطيطية سليمة فكان يجب حصر وتقدير الاحتياجات من العمالة في القطاع العام .

وكانت الخطوة الاولى في سبيل القيام ببحث حصر وتقدير الاحتياجات هو القيام بحصر شامل ومتصل للعمالة على مستوى الجمهورية لجمع البيانات المتكاملة واللازمة لاعداد خطة سليمة للقوى العاملة ، ومن ثم تدعيم عملية التخطيط القومي الشامل بصفة عامة ، (١٥)

- وبناءً عليه تحددت اهداف تلك الدراسة في :
- حصر القوى العاملة بالقطاع العام على مستوى الجمهورية .
- التنبؤ بتوقعات الطلب على القوى العاملة بهذا القطاع في السنوات العشر القادمة .
- وفي سبيل تحقيق ذلك تم وضع الإطار العام للدراسة وتحديد البيانات المطلوبة وتعميم الاستمارات اللازمة لاستيفاء تلك البيانات وفي هذا الصدد تم تصميم ثلاث استمارات .

أ - استمارة تشتمل على البيانات الخاصة بالهيكل الوظيفي للعاملين بمختلف شركات

القطاع العام .

ب - استمارة للبيانات الخاصة بالعمالة بالفروع .

ج - استمارة تشتمل على البيانات الخاصة بالعمالة بالمشروع .

وأوضح منهج الدراسة صورة العمالة بالقطاع العام المبني على الخصائص الديموجرافية

والتعليمية والمهنية بالتفصيل للحالة (أكتوبر ١٩٧٢) وتأتي أهمية هذه الدراسة من

كونها يمكن الاستفادة منها ووضع تصور مستقبلي للطلب على العمالة ، وفي ضوءه يكون

التصور المستقبلي للتعليم .

(٢) وزارة القوى العاملة والتدريب المهني : (١٦)
=====

قامت الوزارة بدراسة تطور التعليم الفني في المدة من ٦٦/٦٥ - ١٩٧٥/٧٤ ، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها ، وجود زيادة في اعداد المقيدين خلال الفترة المذكورة تقدر بنحو ٢٦٤٢٪ ، في حين توجد زيادة في اعداد الخريجين تقدر بنحو ٢٨٢٢٪ .

وقد استخدمت الوزارة في اجراء هذه الدراسة عدة ادوات الى جانب الاحصاءات والبيانات الرسمية التي حصلت عليها من وزارة التربية والتعليم ، ومن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، فقد استخدمت بعض الاساليب الاحصائية كالاسقاطات في ضوء النسب المعقول بها كذلك استخدمت نموذجين احدهما يشتمل على بيانات ومعلومات الاستخدام وثانيهما خاص بتقدير الاحتياجات من القوى العاملة - بحيث يتم ملء هذين النموذجين بواسطة الادارات المعنية بكل منشأة في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي بغض النظر عن تبعيتها (حكومية - قطاع عام | قطاع خاص) .

تعتبر هذه الحالة من اولى المحاولات التي نبهت الى وجود زيادة كبيرة في اعداد المقيدين بالتعليم الفني ، وفائض كبير في خريجيه ، وذلك في ضوء الاحتياجات الفعلية لكل منشأة من منشآت قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة .

(٤) وزارة التخطيط : (١٧)
=====

استندت وزارة التخطيط في دراستها على تحقيق مبدأ العمالة الكاملة والاستغلال الكامل لجميع الموارد البشرية ، لرفع معدلات النمو الاقتصادي الى اقصى مايمكن باستغلال كل الطاقات المتاحة ، وقد استخدمت التقديرات السكانية ومعدلات النمو بها ، كما استفادت من تقدير الاحتياجات التي قام بها معهد التخطيط القومي . . وكان من نتائج الدراسة التي تولت مسئوليتها وزارة التخطيط ، بعض التقديرات الخاصة بالعاملين الجدد اللازمين لسنوات الخطة من خريجي التعليم الفني ، التي تغطي الفترة الزمنية لخطة قومية شاملة مدتها خمس سنوات ٧٧ - ١٩٨٢ وتم تقدير الاحتياجات من العاملين الجدد - ولم تظهر منهجية الدراسة ما اذا كانت وضعت في اعتبارها خريجي هذا النوع من التعليم والذين لم يكن تم تعيينهم قبل عام ١٩٧٧ ، ام انها اعتبرت ان العاملين الجدد المطلوبين ينبغي على مؤسسة التعليم البدء في قبولهم واعدادهم خلال تلك الفترة ؟

كما ان الخطة ابرزت احتياجاً اكبر للعاملين من خريجي التعليم الثانوي الصناعي يليه التجاري ثم الزراعي في حين ان واقع عمليات القبول والقيود والتخرج خلال فترة الخطة وما بعدها وحتى الآن تؤكد العكس فالسيادة للتعليم التجاري ، ثم الصناعي، ويأتي الزراعي في المرتبة الاخيرة وبقدر ضئيل لا يتناسب مع تلك الاحتياجات .

قدرت المجالس القومية المتخصصة الاحتياجات من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة ،
لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة ، مستفيدة فى ذلك من بعض المنهجيات السابقة ،
مع اجراء اسقاطات اجمالية ، فى ضوء البيانات والاحصاءات التى توفرت بالمجالس عن واقع العمالة
او واقع التعليم واسقاطاتها .

والجدول التالى يبين نتيجة محاولة المجالس فى تقدير الاحتياجات من القوى العاملة ،
حتى عام ٢٠٠٠

جدول (١٠) يبين النسب المئوية وتوزيع هيكل العمالة على القطاعات المختلفة
وتقدير الاحتياجات لكل قطاع سنة ٢٠٠٠ (بالالف)

المستوى المهنى	المستوى التعليمى	الصناعة		الزراعة		الخدمات	
		%	العدد	%	العدد	%	العدد
مديرون	جامعة	٣	١٠٢٣٧٥	٢	١٨٢٠٠٠	٢	٢٠٤٧٥٠
فليون	معاهد فنية	٢٥	٨٥٣١٢٥	٢٥	٢٢٧٥٠٠٠	٢٥	٢٥٥٩٣٧٥
عمال مهرة	ثانوى فنى	٥٠	١٧٠٦٢٥٠	٦٥	٥٤٦٥٠٠٠	٧١	٧٢٦٨١٢٥
عمال عاديين	ابتدائية	٢٢	٧٥٠٧٥٠	٨	٧٢٨٠٠٠	٢	٢٠٤٧٥٠
جملة		١٠٠	٣١٢٥٠٠	١٠٠	٨٦٥٠٠٠٠	١٠٠	١٠٢٣٧٥٠٠

ومن الواضح ان الفترة الزمنية التى تم التقدير لها ، اكثر من خمسة وعشرين عاماً
بالاضافة الى ان منهجية التقدير اعتمدت الى حد كبير على الاحصاءات التى توفرت واجراء اسقاطات
اجمالية لها ، ولم تعتمد بصفة اساسية على التقدير الفعلى فى ضوء واقع المنشآت ، هذا
بالاضافة الى ان المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، ومستوى التقدم العلمى والتكنولوجى
الذى بلغته الصناعة المصرية والذي كان سائدا خلال فترة اجراء الدراسة ، اصبح مختلفا فى
كثير من جوانبه فى الفترة التى اعقبت اجراء الدراسة مباشرة وحتى الان .

ومما سبق عرضه من خبرات في مجال تقدير الاحتياجات من القوى العاملة يمكننا استخلاص مايلي:

أ - لا توجد طريقة عامة محددة يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان لتقدير الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة ، ولكن ينبغي الربط بين الطرق المختلفة ، أو الاستفادة من بعض عناصر كل منها . وفقا لنوع العلاقات التي يفترضها الباحث ، وقيم عليها تنبؤاته أو اسقاطاته .

ب - أن عدم الاستقرار في التوجيهات العامة للسياسات الاقتصادية ، يؤدي في الغالب الى تقلبات وتغيرات اقتصادية واجتماعية متعددة ، تؤثر على شكل ومضمون المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في التنبؤ بتقدير الاحتياجات من القوى العاملة .

ج - تفاوتت الفترات الزمنية التي تم خلالها تقدير الاحتياجات من القوى العاملة ، فبعضها كان طويل المدى (بلغ حوالي خمسة وعشرون عاما) والبعض الآخر كان متوسط المدى (٥ - ١٠ سنوات) وأيضا قصير المدى (٢-٣ سنة) وبالطبع فان لكل مزاياه وعيوبه ومن أبرز مزايا التقدير طويل المدى أنه يتيح الفرصة لسياسات التعليم وخطته من أن تتواءم مع سياسة وخطط العدالة الا أن من عيوبه ضعف احتماليته وبخاصة مع قصور الأساليب والآليات المستخدمة في عمليات التقدير ، بينما تكون مزايا وعيوب التقدير قصير المدى عكس ما تقدم وان كان التقدير قصير المدى مناسبا أكثر لسياسات وعمليات التدريب ، وينبغي أن عمليات التقدير متوسط المدى بشرط اجرائها بصورة دائمة مستمرة ومتابعة - ربما تكون أفضل لانها تجمع بين مزايا متعددة .

د - من الواضح وجود فائض في العرض من القوى العاملة ، حتى من خريجي التعليم الفني بنوعياته المتعدده ، كما أنه يزيد المشكله تعقيدا أنه يوجد سوء توظيف أيضا لهذه القوى بالإضافة الى ان الفترة التي تتقضى بين التخرج وبين الاستخدام قد طالت الى الدرجة التي تكون معها عمليات الاعداد والتأهيل قد فقدت جدواها وتأثيرها .

هـ - ان تعدد جهات تقدير الاحتياجات من القوى العاملة ، مع ضعف وسائل الربط والتنسيق بينها ، مع عدم دقة المعلومات والبيانات وتضارب الاحصاءات ، انما يؤدي ذلك كله الى ضعف الثقة في تلك التقديرات لذلك فانه يجب من الان التنسيق بين تلك الجهات المعنية ، وتنسيق خطوات التنفيذ مع واقع الاحتياجات من حيث التخصصات المطلوبه ومستوياتها ، واعدادها وتوقيت الحاجه اليها ، مع وضع الطاقات الموجودة بالعمل والمناخه بالسوق في الاعتبار .

الهوامش

- (١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٣ .
- (٢) يوسف صايغ ، اقتصاديات العالم العربى ، الجزء الاول ، ص ٥٣٥ - ٥٣٩
- (٣) تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربى آسيا ، الاسكوا ، بالاستيفاء الى التعدادات الرسمية .
- (٤) الامم المتحدة ، ملفات الاسكوا
- (٥) نفس المرجع
- (٦) المرجع السابق ص ٧٩
- (٧) المرجع السابق
- (٨) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، السمات الاساسية للقوى العاملة فى المشرق العربى ، سبتمبر ١٩٨٩ ، سلسلة دراسات رقم (٣١) ، ص ٣٠-٣٣
- (٩) ملفات الاسكوا ، مرجع سابق
- (١٠) وزارة التخطيط ، متابعه وتقييم النمو الاقتصادى والاجتماعى ، اعداد مختلفه لسنوات مختلفه
- (١١) المرجع السابق
- (١٢) معهد البحوث والدراسات الاحصائيه ، التغيرات الهيكلية للاقتصاد المصرى وأثرها على جامعة الدول العربيه ، التكوين الرأسمالى ، ١٩٧٥
- (١٣) اللجنتين الدائميتين للأفراد الفنيين العاملين ، ص ٦٥ - ٦٦ ، لجنة التعليم الهدفى ، وزارة التربيه والتعليم ، القاهره ١٩٦٣
- (١٤) معهد التخطيط القومى ، بحث تخطيط القوى العامله فى المدى الطويل مذكره رقم (٦٤٢) ، ١٩٦٦ ، ص ٢
- ، بحث تخطيط القوى العامله فى الاجل الطويل الكتاب الاول ، ١٩٧٢
- (١٥) محمد عبد الفتاح فتحى ، بحث حصر وتقدير الاحتياجات من العماله بالقطاع العام ، الدراسه الاولى ، معهد التخطيط القومى ، ابريل ، ١٩٧٥

- (١٦) وزارة القوى العاملة والتدريب المهني ، الاداره العامه لبحث هيكل القوى العامله
بحث تطوير التعليم الثانوى الصناعى ، القاهره ، ١٩٧٧
- (١٧) وزارة التخطيط ، الخطه الخمسيه (٧٨ - ١٩٨٢) المجلد الاول ، الاستراتيجيه
العامه للخطه ، أغسطس ١٩٧٧ ص ٢١
- (١٨) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى (التكنولوجيا) تقرير المجلس ، السـدوره
الثالثه ، أكتوبر / يوليو ١٩٧٦/٧٥ ، ص ٢٤٨ - ٢٦٠
-

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

أمكن حصر الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي توظف خريجي التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات وتم اختيار ٧٠ موقعا للتطبيق الميدانى - ثم صممت استمارة البحث وأعدت بالطريقة الاكاديمية المعروفة ، ثم وجهت خطابات من المركز الى قيادات هذه المواقع للتعريف بمهمة الباحثين وتسهيل حصولهم على حصر للمهن والحرف المستحدثة التى لا تجد الشخص المعد لشغلها من خريجي التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات .

العينة التى تم التطبيق فيها

أولاً : فى المجال الصناعى :

١ - هيئة القطاع العام للصناعات المعدنية :

٥٥ شارع عبد الخالق ثروت / القاهرة

١ - شركة الحديد والصلب المصريه

٥٠ شارع عبد الخالق ثروت / القاهرة

٢ - شركة مصر للالومنيوم

ب - هيئة القطاع العام للصناعات الكيماويه :

٢٢ شارع طلعت حرب / القاهرة

٣ - شركة الصناعات الكيماويه المصريه

ج - هيئة القطاع العام للغزل والنسيج والملابس :

٤ - شركة مصر حلوان للغزل والنسيج

٤ - كفر العلو - حلوان

١٢٦ شارع شريف / القاهرة

٥ - صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنيه

د - هيئة القطاع العام للتعددين والحراريات :

٤ شارع محمد حامد فهمى بالدقي

٦ - شركة فوسفات البحر الاحمر

هـ - هيئة القطاع العام للصناعات الغذائيه :

١٢ شارع جواد حسنى / القاهرة

٧ - شركة السكر والتقطير المصريه

٩ ميدان الفلكى / القاهرة

٨ - شركة القاهرة للزيوت والصابون

٤٥ شارع الاهرام بالجيزه

٩ - الشركة الشرقيه للدخان والسجائر

شارع السواح بالمطرية
شارع السواح بالمطرية

١٠ - شركة بسكو مصر

١١ - مصر للالبان

و - هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية :

وادي حوف / حلوان

١٢ - شركة النصر لصناعة السيارات

مدينة نصر / القاهرة

١٣ - شركة الدلتا الصناعية (ايدىال)

٤ شارع طلعت حرب / القاهرة

١٤ - شركة الكابلات الكهربائيه المصريه

٢٦ شارع عدلى/القاهرة

١٥ - شركة النصر للاجهزه الكهربائيه والالكترونيه (فيلبس)

٨ شارع المصانع بالاميريه/القاهرة

ز - الهيئة العامه للتصنيع :

١٧ - الهيئة العامة للتصنيع

٦ شارع خليل أنما - جاردن سيتى/

القاهرة

ح - الهيئة العربيه للتصنيع :

مدينة نصر

١٨ - مصنع مقر للصناعات المتطورة

مدينة نصر

١٩ - مصنع قادر للصناعات المتطورة

ط - الهيئة العامه للانتاج الحربى :

٢٧ شارع ترعة الاسماعيليه خلف كهرباشبرا

٢٠ - شركة سبرا للصناعات الهندسيه

٨١ هايكستب - مصر الجديد

٢١ - شركة هيليوبوليس للصناعات الكسماويه

ثانيا - فى مجال البيت - رول :

الهيئة المصريه العامه للبيت - رول :

٨ شارع د٠ مصطفى أبو زهيره بمدينة نصر

٢٢ - الشركة العامه للبترول

٢٠ شارع أحمد عرابى بالمهندسيين

٢٣ - شركة السويس للزيت

ثالثا - فى المجال المالى والاقتصادى :

ميدان كوبرى الجلاء بالجيزه

٢٤ - الهيئة العامه للخدمات الحكوميه

شارع الطيران بمدينة نصر / القاهرة

٢٥ - مصلحة الجمارك

شارع حسين حجازى / القاهرة

٢٦ - مصلحة الضرائب

١ طريق النصر - مدينة نصر / القاهرة

٢٧ - الجهاز المركزى للتنظيم والاداره

- ٢٨ - شركة الشريف للتنمية الاقتصادية ٣١ شارع اسماعيل رمزي - مصر الجديدة
٢٩ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٨ شارع عدلى / القاهره
٣٠ - الهيئة العامة لسوق المال ٢٦ شارع الجمهورية / القاهره
٣١ - شركة مصر للتجارة الخارجية ١ شارع قصر النيل / القاهره
٣٢ - شركة مصر للتصدير والاستيراد ٦ شارع عدلى / القاهره
٣٣ - شركة الدلتا لحليج الاقطان ١٩ شارع الجمهورية / القاهره
٣٤ - شركة مصر للتأمين ٧ شارع طلعت حرب / القاهره
٣٥ - شركة المهندس للتأمين ٢٦ شارع البطل احمد عبد العزيز بالمهندسين
٣٦ - البنك المركزى المصرى ٣١ شارع قصر النيل / القاهره
٣٧ - بنك القاهره ٣٠ شارع رشدى بعابدين / القاهره
٣٨ - بنك الاسكندرية المركز الرئيسى بشارع قصر النيل / القاهره
٣٩ - البنك المصرى الامريكى ٤ شارع حسن صبرى - الزمالك / القاهره
٤٠ - البنك الوطنى للتنمية شارع البورصة الجديد / القاهره
٤١ - بنك ناصر الاجتماعى ٣٥ شارع قصر النيل / القاهره
٤٢ - البنك الرئيسى للتنمية والاثنان الزراعى أول شارع القصر العينى / القاهره

رابعاً - فى مجال الاعمال :

- ٤٣ - الهيئة المصرية العامة للكتاب شارع كونيش / بولاق ابو العز
٤٤ - الهيئة العامة للاستعلامات ٢٣ شارع طلعت حرب / القاهره
٤٥ - اتحاد الاذاعة والتليفزيون مبنى الاذاعة والتليفزيون / كونيش النيل

خامساً - فى مجال السياحة والفندقية :

- ٤٦ - الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة برج مصر للسياحة - ميدان العباسية
٤٧ - شركة مصر للسياحة
٤٨ - شركة مصر للطيران مطار القاهرة الدولى
٤٩ - فندق رمسيس هيلتون ١١١٠ شارع كونيش النيل / القاهره
٥٠ - فندق البارون شارع العروبة / مصر الجديد

سادساً - فى مجال الخدمات الطبية :

- ٥١ - المؤسسة العلاجية ٦٨٩ كونيش النيل / القاهره
٥٢ - شركة القاهره للادويه منية السبرج / شبرا القاهره

الفصل الرابع

الناتج ج

يتضمن هذا الفصل قائمة بالمهن والحرف المستحدثة التي كشف عنها التطبيق الميداني في السبعين موقعا التي اجري فيها البحث ، ولا يجد الشخص الملائم لشغلها من بين خريجي التعليم الفني - نظام الثلاث سنوات - وتصنف هذه المهن في مجالات ثلاثة هي التعليم الزراعي ، والتعليم التجاري ، والتعليم الصناعي ، كما يلي :-

أولا : المجال الزراعي

توجد مهنة واحدة لاتجد من يشغلها في المجال الزراعي بيانا كما يلي :

- المسمى الوظيفي : عامل خازن زراعي ومواد غذائية .
- نطاق العمل : مخازن الحاصلات الزراعية والأطعمة والمأكولات .
- المهام : ١ - التمكن من اللوائح والقواعد والتعليمات الحرفية المتعلقة بالاصناف الواردة والمنصرفة وتنفيذها بكفاءة .
- ٢ - الالمام بشروط التخزين الجيد للحاصلات الزراعية والأغذية والمأكولات وتنفيذها بكفاءة .
- ٣ - وقاية الحاصلات الزراعية والأطعمة والمأكولات من التلف .
- ٤ - الالمام بتعليمات الأمن الصناعي المتعلقة بالحاصلات الزراعيه والاطعمه وتنفيذها .

ثانيا : المجال التجاري

توجد ثلاث مهن لاتجد من يشغلها من خريجي التعليم التجاري - نظام الثلاث سنوات

هـ :-

- (١) المسمى الوظيفي : عامل تشييد - - - - -
- نطاق العمل : الجمارك والمؤسسات الحكومية .
- المهام : انهاء الاجراءات التي تتطلبها المؤسسة أو العميل لتيسير أعمالها لدى الجهات التي يخضع العمل فيها للعديد من الاجراءات الروتينية المتعاقبة .
- (٢) المسمى الوظيفي : مشغل كمبيوتر - - - - -
- نطاق العمل : جميع الهيئات التي تستخدم الكمبيوتر .

المهام : ١ - التعامل مع برامج الكمبيوتر الجاهزة والتي أعدها متخصصون .

٢ - تشغيل البرامج وفقا لمتطلبات المؤسسة مثل :

أ - المرتبات والاجور .

ب - الحسابات الجارية والودائع والتوفير .

ج - التأمين على الحياه .

د - الضرائب .

هـ - السياحة والفندقة والسفر .

و - ضبط الجودة في المصانع .

ز - التحاليل والكشف الطبى .

ح - بنوك المعلومات والوثائق والمكتبات .

ط - تطور الانتاج الزراعى والحيوانى والسمكى .

(٣) المسمى الوظيفى : عامل تنظيم واسكان .

نطاق العمل : شركات المقاولات ومؤسسات الاسكان .

المهام : ١ - الالمام بقوانين الرخى والمبانى .

٢ - ، ، ، بقوانين نزع الملكيه .

٣ - ، ، ، بمخالفات اشغال الطريق .

٤ - التمكن من الرسم المعمارى .

٥ - معرفة قيود التخطيط العمرانى .

ثالثاً : المجال الصناعى

توجد ٢٢ مهنة لاتجد من تأهل لشغلها من بين خريجي التعليم الصناعى - نظام

الثلاث سنوات - وبيانها كما يلى :-

(١) المسمى الوظيفى : عامل متابعة الضبط الأوتوماتيكى .

نطاق العمل : صناعة اليايات والمصانع التى بها تحكم اوتوماتيكى .

المهام : ١ - متابعة الارقام والاشارات الضوئيه والصوتيه المعبره عن سلامة

الضبط الأوتوماتيكى .

٢ - اكتشاف مواضع الخلل فى الاداء الاوتوماتيكى .

٣ - ابلاغ الجهة المختصة باصلاح هذا الخطأ .

- (٢) المسمى الوظيفي : عامل صيانة كمبيوتر .
نطاق العمل : جميع الهياكل التي يتوافر لديها أجهزة كمبيوتر .
المهام : ١ - متابعة سلامة الدوائر الكهربيه والالكترونيه ومساطر الاتصال .

- ٢ - اجراء الصيانة اليومية والوقائية .
٣ - اجراء عمليات المعايرة اللازمة لدقة التشغيل .
٤ - تحديد الأعطال البسيطة واصلاحها .
(٢) المسمى الوظيفي : عامل صيانة آلات دقيقة .
نطاق العمل : المصانع والمعامل والورش .
المهام : (١) المعرفة الكاملة لاساسيات التحكم والأجهزة الخاصة بذلك في درجات الحرارة - الضغط - ومستوى السوائل في الخزانات المفتوحة والمغلقة تحت ضغط - التصرف .
(٢) الالمام بأساسيات التحكم الألكتروني وضغط الهواء وأنواع الصمامات المستعملة في صناعة البترول والغازات .
(٣) قراءة الكتالوجات الخاصة بالأجهزة باللغة الانجليزية .
(٤) تشخيص أسباب الأعطال والاصلاح والمعايرة الدقيقة للأجهزة .
(٥) القيام بأعمال الصيانة الدورية والطارئة للأجهزة وعمل محركات لتلك الأجهزة اذا اقتضى الامر ذلك .
(٦) القدرة على قراءة الدائرة الألكترونية للأجهزة لتحديد أماكن العطل .

- (٧) اصلاح العطل .
(٨) يقدر ويطلب ويتسلم المهمات وقطع الغيار اللازمة لامتصاص العمل .
(٩) الالمام الكافي بطبيعة العمل في حقول انتاج ومعالجة الزيت والغازات ومعرفة أصول العمل في المناطق الخطرة المعرضة لوجود سوائل وغازات قابلة للاشتعال .

- (٤) المسمى الوظيفي : عامل صيانة ماكينات التريكو .
نطاق العمل : مؤسسات انتاج التريكو .

بعض أجزائها من وقت لآخر .

٣ - القدرة على اجراء الصيانة الدورية .

• نطاق العمل : شركات انتاج الجــوارب

(٢) تشغيل الآلات المستحدثة في مجال الجوارب •

• نطاق العمل : شركات الصناعات المعدنيه

٢ — اعداد المادة لتقبل الطلاب بالمينا •

٤ — ممارسة عملية الطلاب بالميناء •

نطاق العمل : صناعة السيارات

٢ - نقل المشغولات بين الاحواض طبقا لخطوات التشغيل المحددة.

٤ — تنقية الاحواض من الرواسب والشوائب •

٦ - تجهيز الاحتياجات اللازمة لعملية الفسفتة .

(٨) المسمى الوظيفي : عامل مفاعلات حرارية

المهام: ١ - التعرف على خطوات التشغيل ودرجات الحرارة المطلوبة لكل من

• المعادن المطلوب معالجتها حراريا

٢ - التأكد من وصول درجة حرارة الفرن للدرجة المطلوبة .

- ٣- مراقبة المشغولات داخل الأفران للتأكد من وجودها بالفرن للزمن المطلوب .
- ٤- تحديد مدى مطابقة المعدن أثناء وبعد التشغيل للمواصفات باستخدام الأجهزة اليدوية أو الميكانيكية والاشتراك في اتخاذ قرار باستكمال بعض الخطوات الأخرى

من عـمـلـه .

- ٥- القيام بعمليات الصيانة للأجهزة والأدوات المستخدمة .

- ٦- تنفيذ قواعد وتعليمات الأمن الصناعى .

(٩) المسمى الوظيفى : عامل فرن حـرارى .

نطاق العمل : صناعة السيارات .

المهام :
١- استلام أوامر التشغيل والرسومات ومواصفات تنفيذ الأعمال المطلوب تنفيذها .

- ٢- استلام المواد والخامات اللازمة لتشغيل الأجهزة .

- ٣- الالمام بتشغيل الأجهزة والمعدات التالية :

أ - غلايات انتاج البخار .

ب - الأفران الحراريـه .

ج - طلمبات الميـاه .

د - محطة توليد الأكسجين .

هـ - ضواغط الهـواء .

- ٤- القيام بأعمال الصيانة الوقائية والدورية .

- ٥- تنفيذ قواعد وتعليمات الأمن الصناعى .

(١٠) المسمى الوظيفى : نقاش دوكوـو .

نطاق العمل : صناعة السيارات .

المهام :

- ١- القيام بأعمال الدوكو التى تتطلب مهارة ودقة عاليـه .

- ٢- تجهيز الخامات اللازمة لأعمال الدوكوـو .

- ٣- الالمام بنسب خلط البويات حسب اللون والقوام المطلوب .

- ٤- الالمام بمراحل الدهان (البطانة - المعجنة - المنفرة - رش الدوكوـو

حسب اللون المطلوب - التلميع) .

- ٥- الالتزام بقواعد وتعليمات الأمن الصناعى .

(١١) المسمى الوظيفي : سائق معدات ثقيلة

نطاق العمل : شركات المقاولات والموانئ والطرق والكبارى

المهام : ١ - التعرف على أنواع المعدات الثقيلة كالأوناش والجرارات والبولدوزرات

٢ - التعرف على الأعطال البسيطة فى المعدات الثقيلة وإصلاحها

وصيانتها

٣ - التعرف على أسباب الأعطال الكبيرة فى المعدات الثقيلة وإبلاغ

الجهات المعنية لإصلاحها

٤ - قيادة المعدات الثقيلة

٥ - الإلمام بقواعد الأمن الصناعى المتعلقة بالعمل فى مجال المعدات

الثقيلة

(١٢) المسمى الوظيفي : عامل خازن صناعى

نطاق العمل : مخازن الورش والمصانع

المهام : ١ - التعرف على الاصناف الصناعية والعوامل التى تساعد على حفظها

٢ - التمكن من اللوائح والقواعد والتعليمات المخزنية المتعلقة بالاصناف

الواردة والمنصرفة وتنفيذها بكفاءة

٣ - الإلمام بشروط التخزين الجيد للأجهزة والادوات والخامات الصناعية

وتنفيذها بكفاءة

٤ - توفير اساليب الوقاية اللازمة للحفاظ على المخزونات بحالة سليمة

٥ - الإلمام بتعليمات الأمن الصناعى وتنفيذها بأساليب مختلفة

(١٣) المسمى الوظيفي : أمين مخزن

نطاق العمل : صناعة السيارات

المهام : ١ - استلام الاصناف الواردة للمخزن والاشراف على تفريغها وترتيبها

وحفظها داخل المخزن

٢ - تنفيذ عمليات صرف الاصناف طبقا لأوامر الصرف الواردة

٣ - تنظيم عمليات التخزين فى الاماكن المخصصة لكل صنف

٤ - مراجعة الكميات والاصناف الموجودة على الأرصدة الدفترية للتأكد

من سلامتها

٥ - مراعاة التخلص من الاصناف الراكدة بالمخازن

- ٦ — التأكد من اتمام قفل المخازن بدقة واحكام
- ٧ — اعداد البيانات المطلوبة عن حركة الأصناف بالمخزن
- ٨ — تنفيذ قواعد الأمن الصناعى

(١٤) المسمى الوظيفى : • وزان قبانى

- نطاق العمل : مؤسسات الاستيراد والتصدير والموانى وتجار الجملة
- المهام : ١ — التعرف على وحدات القياس البريطانية والكونتينتال
- ٢ — استخدام الميزان القبان بكفاءة
- ٣ — اكتشاف الخلل البسيط فى الميزان القبان واصلاحه
- ٤ — اكتشاف مصادر الخلل الكبير فى الميزان
- ٥ — التعرف على الاجراءات القانونية لمعايرة الموازين

(١٥) المسمى الوظيفى : • عامل مطاحن

نطاق العمل : المطاحن

- المهام : ١ — متابعة عمل المغاسل والغربلة والطحن والنخل
- ٢ — اكتشاف الأعطال البسيطة واصلاحها
- ٣ — اكتشاف الأعطال الكبيرة وابلاغ المختصين

(١٦) المسمى الوظيفى : • صباغ أوراق مالىسه

نطاق العمل : مطبعة البنك المركزى بالهرم

- المهام : ١ — التعرف على أنواع الورق بما فى ذلك المستخدم فى صناعة العملة
- ٢ — التعرف على أنواع الأصباغ وخواصها وتأثيرها بالعوامل الجوية
- ٣ — تحضير الورق للطباعة
- ٤ — اعداد الأصباغ والأجهزة لاجراء عملية الطباعة
- ٥ — طباعة أوراق البنكوت وفرزها وترتيبها
- ٦ — الالمام بقواعد الأمن الصناعى والصحة المهنية المتعلقة بتداول الاصباغ

(١٧) المسمى الوظيفى : • مسـور ثالث

نطاق العمل : تقع هذه الوظيفة بقسم التصوير التابع لقسم الاوقست بالمطابع وتختص

- بالاشراف على العمل باحد آلات طباعة التصوير

- ١ - تلقى خطط وبرامج العمل اليومي والشهري المطلوب تنفيذها والاشتراك في دارستها واقتراح التعديلات التي تتلائم مع امكانيات التنفيذ وتحديد الاحتياجات والمستلزمات اللازمة للتشغيل .
- ٢ - تلقى أوامر التشغيل من رئيس قسم التصوير والاطلاع عليها وتحديد الطريقة التي ستتبع في تنفيذها طبقا للتعليمات الواردة بأمر التشغيل .
- ٣ - يجري تجربة مبدئية قبل البدء في التصوير حتى يتأكد من سلامة الطريقة التي سيتبعها .
- ٤ - يشرف على تحضير التركيبات الكيماوية اللازمة بجميع أنواعها حسب حالة كل عملية .
- ٥ - مراقبة تنفيذ المواصفات الفنية المحددة في عمليات التصوير والتحمين وطبع الصور المطلوبة وتكبيرها اذا استدعى الأمر ذلك .
- ٦ - يشرف على عمليات التظليل والرتوش اللازمة للصور .
- ٧ - يعد التقارير عن حالة العمل من ناحية الانتاج والأعطال والمعوقات وحالة الخامات وعرضها على رئيس القسم .
- ٨ - توجيه المصورين معه لمرعاة الطرق السليمة في التشغيل ومتابعة تدريبهم على التصوير أثناء التشغيل .
- ٩ - مراقبة انتظام المصورين في العمل حسب ساعات العمل المحددة .
- ١٠ - اخطار الصيانة بالأعطال التي تحدث بالآلات لاتخاذ اللازم نحو اصلاحها حتى لا يتعطل الانتاج .
- ١١ - مراقبة تنفيذ تعليمات الأمن الصناعي بالوحدة لضمان صيانة العاملين ضد مخاطر العمل وسلامة الآلات المستخدمة في العمل .
- ١٢ - المحافظة على سلامة الآلات والعدسات المستخدمة في العمل .
- ١٣ - مراقبة تنفيذ تسلسل العمليات العامة التي تتطلبها أعمال التصوير كالتحمين وتحضير الكيماويات اللازمة لهذه العمليات .
- ١٤ - عمل الظل والرتوش لتبدو الصور أكثر وضوحا .
- ١٥ - مراقبة العلاقة بين شدة الضوء والزمن وحساسية الافلام وأوراق الطبع المستعملة .
- ١٦ - التعرض لكافة الظروف السائدة بالمطابع وكذا التعرض للكيماويات والاضاءة الشديدة والاضاءة الخافتة .

(١٨) المسمى الوظيفي : فنى رتوش ثالث

نطاق العمل : تقع هذه الوظيفة بقسم التصوير التابع لقسم الاوفست بالمطابع وتختص

بالإشراف على العمل بالرتوش .

المهام :

- ١ - يعمل شاغل الوظيفة تحت الإشراف المباشر لرئيس قسم التصوير .
- ٢ - يشرف شاغل الوظيفة على فنيين رتوش في مستويات أدنى .
- ٣ - تلقى خطط وبرامج العمل اليومي والشهري المطلوب تنفيذها والاشتراك في دراستها واقتراح التعديلات التي تتلائم مع امكانيات التنفيذ وتحديد الاحتياجات والمستلزمات اللازمة .
- ٤ - تلقى الافلام المصورة (سلبية و ايجابية) والاطلاع عليها والتفاهم مع فنى رتوش رابع على الاسس الواجب اتباعها لطرق التصوير .

- ٥ - الإشراف على تحضير الخامات المطلوبة للعمليات المنفذه .
- ٦ - مراقبة تنفيذ المواصفات غير المحددة في عمليات الرتوش .
- ٧ - يقترح على رئيس التصوير اعادة تصوير السلبية اذا رأى انها لا تصلح ولتحقيق النتيجة المطلوبة بالنسبة للاصل .
- ٨ - يعد التقارير عن حالة العمل من ناحية الانتاج والاعطال والمستلزمات وحالة الخامات وعرضها على رئيس القسم .
- ٩ - تنسيق العمل بين فنى الرتوش لضمان كفاءة التشغيل .
- ١٠ - توجيه العاملين معه لمراعاة الطرق السليمة في التشغيل ومتابعة تدريبهم أثناء العمل .

١١ - اخطار الصيانة بالأعطال التي تحدث بالماكينات لاتخاذ اللازم

نحو اصلاحها .

- ١٢ - مراقبة تنفيذ الأمن الصناعى بالوحدة لضمان صيانة العاملين .
- ١٣ - المحافظة على سلامة الآلات المستخدمة فى العمل بالوحدة .
- ١٤ - مراقبة تنفيذ برامج العمل المحددة ومراعاة المواصفات الفنية المحددة فى اجراء الرتوش واكتشاف الأخطاء الفنية الدقيقة .
- ١٥ - التعرض لكافة الظروف السائدة بالوحدة أثناء تواجده لمراقبة سير العمل (ضوء/مواد كيمياوية/والتعرض للضوء المباشر بحفّة مستمرة)

(١٩) المسمى الوظيفي : فنى مونتاج أفلام ثالث

نطاق العمل : تقع هذه الوظيفة بقسم الاوفست بالمطابع وتختص بالاشراف على اعداد

المونتاج .

المهام : ١ - يعمل شاغل الوظيفة تحت الاشراف المباشر لرئيس قسم الاوفست .

٢ - يشرف شاغل الوظيفة على فنيين مونتاج أفلام فى مستويات أدنى .

٣ - تلقى خطط وبرامج العمل اليومي والشهري المطلوب تنفيذهـ

والاشتراك فى دراستها واقتراح التعديلات التى تتلائم مع امكانيات

التنفيذ وتحديد الاحتياجات والمستلزمات اللازمة للتشغيل .

٤ - تلقى أوامر التشغيل من رئيس قسم طباعة الاوفست والاطلاع

عليها واعداد طلب المواد .

٥ - يشرف على اعداد المونتاج طبقا لمقاسات اللوحات التى سيتم نقل

الأفلام عليها .

٦ - مراقبة تنفيذ المواصفات الفنية المحددة فى عمليات اعداد المونتاج .

٧ - يعد التقارير عن حالة العمل والأعطال والمعوقات وحالـة

الخامات وعرضها على رئيس القسم .

٨ - تنسيق العمل بين الفنيين للمونتاج لضمان كفاءة التشغيل .

٩ - توجيه العاملين معه لمراعاة الطرق السليمة فى التشغيلـ

ومتابعة تدريبهم أثناء العمل .

١٠ - اخطار الصيانة بالاعطال التى تحدث لاتخاذ اللازم نحو اصلاحها .

١١ - مراقبة تنفيذ تعليمات الامن الصناعى لضمان حماية العاملينـ

وسلامة الآلات المستخدمة .

١٢ - المحافظة على سلامة الآلات المستخدمة فى العمل .

١٣ - مراقبة تنفيذ برامج العمل المحددة واكتشاف الأخطاء الدقيقة .

١٤ - مراقبة استخدام المواد الاستخدام الامثل .

١٥ - التعرض لكافة الظروف السائدة بالوحدة أثناء تواجده لمراقبة

سير العمل (حرارة/ضوضاء/مواد كيمياوية/اهتزاز عناير الماكينات)

والتعرض للضوضاء بصفة مستمرة .

- (٢٠) المسمى الوظيفي : فنى تحضير وتخشين ألواح ثالث .
- نطاق العمل : تقع هذه الوظيفة بقسم طباعة الاوفست بقسم الاوفست بالمطابع
- وتختبى بالاشراف على العمل على آلة التحضير وتخشين ألواح الاوفست .
- المهام : ١ - يعمل شاغل الوظيفة تحت الاشراف المباشر لرئيس قسم طباعة الاوفست .
- ٢ - يشرف شاغل الوظيفة على العاملين معه .
- ٣ - تلقى خطط وبرامج العمل اليومي والشهري المطلوب تنفيذه
- والاشتراك فى دراستها واقتراح التعديلات التى تتلاءم مع امكانيات التنفيذ وتحديد الاحتياجات والمستلزمات اللازمة للتشغيل .
- ٤ - الاشراف على تحضير الخامات المطلوبة للعمليات المنفذة طبقا لأوامر التشغيل .
- ٥ - تلقى أوامر التشغيل من رئيس قسم طباعة الاوفست وطلبات تحضير ألواح الزنك طبقا للمقاييس الموضحة بالأكياس وطبقا للمكينات التى سيتم الطبع عليها .
- ٦ - مراقبة تنفيذ المواصفات الفنية المحددة لعمليات تحضير الألواح وتخشينها .
- ٧ - يعد التقارير عن حالة العمل من ناحية الانتاج والاعطال والمعوقات وحالة الخامات .
- ٨ - ينسق العمل بين فنى تحضير وفنى تخشين الألواح لضمان كفاءة التشغيل .
- ٩ - توجيه العاملين بالوحدة لمراعاة الطرق السليمة فى التشغيل ومتابعة تدريبهم على أعمال تحضير وتخشين الألواح أثناء العمل .
- ١٠ - إخطار الصيانة بالاعطال التى تحدث بالآلات والعدد لاتخاذ اللازم حتى لا يتعطل العمل .
- ١١ - مراقبة تنفيذ تعليمات الامن الصناعى بالوحدة لضمان حماية العاملين ضد مخاطر العمل وسلامة الآلات المستخدمة فى العمل .
- ١٢ - مراقبة استخدام الخامات والمواد الاستخدام الامثل .
- ١٣ - اكتشاف الاخطاء الفنية الدقيقة .

١٤ - التعرض لكافة الظروف السائدة بالوحدة أثناء تواجده لمراقبة سير العمل (مواد كيميائية، ضوء شديد ، ضوء خافت ، اهتزاز عنابر الماكينات) .

١٥ - فى حالة عدم تنفيذ تعليمات الامن الصناعى، التعرض لمخاطر العمل الموجودة بالوحدة أثناء تواجده بها لمراقبة سير العمل وانتظامه .

- (٢١) المسمى الوظيفي : فنى طباعة أوفست ثالث .
- نطاق العمل : تقع هذه الوظيفة بقسم طباعة الاوفست بالمطابع وتختص بالاشراف على العمل على وحدة آلات طباعة أوفست .
- المهام : ١ - يعمل شاغل الوظيفة تحت الاشراف المباشر لرئيس قسم طباعة الاوفست.
- ٢ - يشرف على فنيين أوفست من سنوات أدنى .
- ٣ - تلقى خطط برامج العمل اليومية والشهرية المطلوب تنفيذها والاشتراك فى دراستها واقتراح التعديلات التى تتلائم مع امكانات التنفيذ وتحديد الاحتياجات والمستلزمات اللازمة للتشغيل .
- ٤ - تلقى أوامر التشغيل من رئيس قسم طباعة الاوفست والاطلاع عليها وتسليمها لفنى طباعة الاوفست فى مستويات أدنى ، مع اعطائه الايضاحات الخاصة بالماكينات التى ستطبع عليها .
- ٥ - توزيع اوامر التشغيل بعد اعداد الفرص الخاصة بها مع فنيين اوفست .
- ٦ - يطلع ويراجع على البروفات المطبوعة ويطوى صفحات الملازم للتأكد من انتظام الهامش وتسلسل ارقام الصفحات ونظافة طباعتها .
- ٧ - تسليم ماكينات الصور والمطبوعات الملونة الواردة إلى فنى تركيب الالوان المختص لاعداد الأحبار الملونة اللازمة لتنفيذها .
- ٨ - يركب الاجهزة الملونة ويراجع المطبوع الملون حسب الماكيت .
- ٩ - يراقب تنفيذ المواصفات الفنية المحددة لمختلف مراحل الطبع على آلة الاوفست لضمان جودة المطبوع .
- ١٠ - يعد التقارير عن حالة العمل من ناحية الانتاج والاعطال والمعوقات وحالة الخامات وعرضها على رئيس القسم .
- ١١ - توجيه العاملين على آلة الاوفست لمراعاة الطرق السليمة فى التشغيل ومتابعة تدريبهم على الطباعة أثناء العمل .

- ١٢ - مراقبة انتظام العاملين على الآلة في العمل حسب ساءات العمل المحددة .
 - ١٣ - إخطار الصيانة بالأعطال التي تحدث بالماكينات لاتخاذ اللازم نحو اصلاحها حتى لايتعطل الانتاج .
 - ١٤ - مراقبة استخدام الخامات والمواد الاستخدام الامثل .
 - ١٥ - التعرفى لكافة الظروف السائدة بالمطابع اثناء تواجده لمراقبة سير العمل (حرارة ، ضوضاء ، مواد كيميائية ، اهتزاز عناير الماكينات)
 - ١٦ - فى حالة عدم تنفيذ تعليمات الامن الصناعى ، التعرفى لمخاطر العمل الموجودة بالمطابع .
- (٢٢) المسمى الوظيفى : فنى تجليد ثالث .
- نطاق العمل : تتج هذه الوظيفة بقسم التجليد الواقع بقسم الاوقست بالمطابع
- المهام : ١ - يعمل شاغل الوظيفة تحت الاشراف المباشر لرئيس قسم التجليد .
- ٢ - يشرف على فنيين تجليد فى مستويات أدنى .
 - ٣ - تلقى خطط وبرامج العمل اليومى والشهرى المطلوب تنفيذها والاشتراك فى دراستها واقتراح التعديلات التى تتلاءم مع امكانيات التنفيذ وتحديد الاحتياجات والمستلزمات اللازمة للتشغيل .
 - ٤ - تلقى أوامر التشغيل من رئيس قسم التجليد والاطلاع عليها واعداد طلب تحضير احتياجات التشغيل .
 - ٥ - الاشراف على تحضير الخامات المطلوبة للعمليات المنفذة طبقا لأوامر التشغيل .
 - ٦ - مراقبة تنفيذ المواصفات الفنية المحددة فى عمليات التجليد .
 - ٧ - يعد التقارير عن حالة العمل من ناحية الانتاج والاعطال والمعوقات وحالة الخامات وعرضها على رئيس القسم .
 - ٨ - توجيه العاملين معه لمراعاة الطرق السليمة فى التشغيل وتدريبهم على التجليد اثناء العمل .
 - ٩ - إخطار الصيانة بالأعطال التى تحدث بالماكينات لاتخاذ اللازم نحو اصلاحها .
 - ١٠ - مراقبة تنفيذ تعليمات الأمن الصناعى لضمان حماية مخاطر العمل وسلامة الماكينات والآلات المستخدمة فى العمل .

- ١١ - المحافظة على سلامة الماكينات والآلات المستخدمة في العمل بالوحدة .
- ١٢ - مراقبة تنفيذ برامج العمل المحددة بمراعاة المواصفات الفنية المحددة في التجليد واكتشاف الأخطاء الفنية الدقيقة .
- ١٣ - مراقبة استخدام المواد الاستخدام الأمثل .
- ١٤ - التعرض لكافة الظروف السائدة بالوحدة أثناء تواجده لمراقبة سير العمل (حرارة ، ضوء ، مواد كيميائية وأحبار ، اهتزاز عتابر الماكينات) .
- ١٥ - في حالة عدم تنفيذ تعليمات الامن الصناعي، التعرض لمخاطر العمل الموجودة بالوحدة أثناء تواجده بها لمراقبة سير العمل وانتظامه .
-

اتضح في الفصل السابق :

عدد

هناك ٢٦ سنة وعشرين مهنة وحرفة مستحدثة في سوق العمل

المصري ولا تجد شخصا لشغل أى منها من خريجي التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات وهناك ثلاثة حلول تربوية لمواجهة هذه المشكلة كما يلى :

الحل الأول : إنشاء فصول دراسية فنية ملحقه بالمصانع ————— ع :

يقترح انشاء فصول دراسية ملحقة بالمصانع والمؤسسات أسوة بالمدرسة المعدنية الصناعية الملحقة بشركة الحديد والصلب المصرية ، ومدرسة البريد الثانوية ومدرسة هيئة سكك حديد مصر .

ويشترط لتنفيذ هذا الحل ما يلي :

١- أن تقدر الجدوى الاقتصادية من انشاء هذه الفصول .

٢- أن تفي الامكانات المكانية والمالية والخبراء في المؤسسة بانشاء هذه

• الفصل

٣- أن تشترك وزارة التربية والتعليم في وضع المناهج الثقافية لان الهدف

الاسمى من التعليم الفنى هو تخريج مواطن مثقف بجانب تكوينه المهني .

الحل الثاني : انشاء أقسام تدريب تحويلي :

يقترح انشاء أقسام تدريب تحويلي في المؤسسات التي تعاني من وظائف شاغرة

ولا تجد الشخص المناسب لشغلها من خريجي التعليم الثانوي الفني

نظام الثلاث سنوات ، وتتكفل هذه الاقسام بمهتين أساسيتين هما :

(١) تدريب العمالة الفائزة في نفس المؤسسة تدريباً تحويلياً للتأهيل للقيام

- بمهام الوظائف الشاغرة

(٢) تدريب العمالة المستجدة ذات التخصص العام الأقرب الى متطلبات المهنة

والحرف التي لاتجد من يشغلها •

الحل الثالث : اشراء مناهج التعليم الفنى :

يقترح تشكيل لجان من المتخصصين والمختصين في مجالات التعليم الفني

(تجارتی ، وزراعی ، وصناعی)

وتدرس ما يلي :-

- (١) اضافة مواد دراسية جديدة لبعض التخصصات الموجودة فعلا في التعليم الفني بحيث تفي بمتطلبات بعض المهن والحرف المستحدثة .
 - (٢) اضافة موضوعات جديدة لبعض المواد الدراسية الموجودة فعلا في التعليم الفني بحيث تفي بمتطلبات بعض المهن والحرف المستحدثة .
 - (٣) وضع الكتب أو النبذات لما تمت اضافته .
 - (٤) تدريب المعلمين على تدريس المواد أو الموضوعات المستحدثة .
 - (٥) وضع نظام تقويم الطلاب في المواد أو الموضوعات المستحدثة .
-